سجلات الضرائب مصدراً تاريخياً - قراءة في تطور قصبة إربد ما بين سنتي (١٣٢١هـ/١٩٠٣م-١٣٥٥هـ/١٩٣٦م)

تاريخ تسلّم البحث ٢٠٠١/١/٣ تاريخ قبـوله للنشر ٢٠٠١/٤/١١

هند أبو الشعر*

Abstract

This study, which depends on the Taxes Registers of IRBID Qasabah in the period 1321-1355A.H/1903-1936A.D, is an attempt to read the development of the Qasabah by using the registers as an historical source from which the study traces the economic, social and urban development of the Qasabah in the closing years of the Ottoman period and the beginning of the modern state.

The Study highlights the taxes structure in this transitional period and includes a Comparative survey of the Phenomena of debts mortgages and estate ownership.

ملخّص

تعتمد هذه الدراسة على سجلات ضرائب قصبة إربد ما بين سنتي ١٣٢١هـ/١٩٠٣م و١٣٥٥هـ/١٩٣٦م في محاولة لقراءة تطور القصبة، عن طريق تحليل مادة السجل، ووضع آلية للتعامل معه كمصدر تاريخي، يقدم تصوراً واضحاً ودقيقاً للوضع الاقتصادي والاجتماعي والعمراني لقصبة إربد في أواخر أيام الدولة العثمانية وبداية الدولة الحديثة، وقد ألقت الدراسة الضوء على وضع الضرائب في هذه المرحلة الانتقالية، وتتبعت النشاط العمراني وظاهرتي الديون والرهونات وملكية العقارات، وحاولت رصد هذا التطور ومقارنته ما بين فترتي الدولة العثمانية والدولة الحديثة.

مدخـــل :

يسود تصور عام في الدراسات التي تتناول المرحلة العثمانية المتأخرة، بمعاناة (الرعايا) العثمانيين من وطأة الضرائب، وربما عاد هذا التصور إلى التعميم دون العودة إلى المصادر المباشرة المتمثلة في السجلات والدفاتر المالية، ويبدو أننا في بلاد الشام لم ندرس بعد مصادر الدولة العثمانية في الأطراف، وأولينا اهتماماً خاصاً للحواضر، وقد لعب حاجز اللغة، وصعوبة الوصول إلى هذه المصادر دوره

* أستاذ مشارك، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة آل البيت.

في تغييب مثل هذه الدراسات[1]، إلاّ ان مجموعة من الباحثين الأردنيين تمكنت من الاطلاع على سجلات ودفاتر عثمانية لقصبات شرقي الأردن (إربد،السلط، عمان، الكرك، معان) وعلى رأسها دفاتر الطابو العثمانية المحفوظة اليوم في دائرة أراضي عمان، وقاموا بدراستها باعتبارها من المصادر التاريخية الثمينة لمرحلة التنظيمات العثمانية[2]، لكن دفاتر المالية العثمانية لم تدرس حتى الآن، ولم يتم التعامل معها باعتبارها مصدراً تاريخياً تكمّل دفاتر الطابو العثمانية، وتقدم الصورة الحية الواقعية للضرائب وكيفية تعامل الدولة مع رعاياها في هذا الإطار.

ولحسن الحظ فقد تمكنتُ من العثور على سجلات مالية قصبة اربد، في إطار البحث الجاد عن المصادر المحلية للقصبة والنواحي التابعة لها في الفترة العثمانية، رغبة مني في تعميق دراستي السابقة وإغنائها، وتبين لي أن هذه الدفاتر تقدم قراءة معمقة وموثوقة لهذه المنطقة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، وهو المنحى الذي نتمنى أن تقدمه الدراسات التاريخية المعاصرة، بمنهج تحليلي مُجدول وموثوق.

تقوم هذه الدراسة بالتعريف بهذا المصدر، في محاولة لقراءة واقع قصبة إربد اعتماداً على هذا السجل ما بين سنتي ١٣٢١هـ/١٩٠٣م و ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م، وهي السنوات التي استخدم فيها السجل، وتضم خمس عشرة سنة من الحكم العثماني المتأخر، إضافة إلى مرحلة الحكم الوطني فيما عُرف باسم الحكم الفيصلي أو الحكومة العربية الفيصلية ما بين تشرين الأول ١٣٣٧هـ/١٩١٨م وتموز ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م، ثم مرحلة الإمارة المبكرة ما بين سنتي ١٣٤٠هـ/١٩٢١م و ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م، حيث انتهى استخدام السجل، وبدأت مع هذه المرحلة فترة تسوية الأراضي، وتغيرت المعايير السابقة المعروفة. وهذه المرحلة الانتقالية، تتيح للدارس فرصة المتابعة والمقارنة في ضوء الأنظمة والقوانين الصادرة ابتداء بمرحلة التنظيمات العثمانية، وتعطينا الصورة الواقعية للضرائب، ولواقع القصبة العمراني والاقتصادي، وللوضع الاجتماعي للسكان، وقبل تناول هذا السجّل بالدراسة والتحليل لا بد من إعطاء تصور شمولي للضرائب في العهد العثماني في مرحلة التنظيمات.

الضرائب في مرحلة التنظيمات وأساليب جبايتها (١٢٨١هـ/١٨٦٤م- ١٣٣٧هـ/١٩١٨م):

أدى ضعف سلطة الدولة في القرن ١٣هـ/١٨م إلى تزايد سطوة الملتزمين الذين تكلفهم الدولة بمهمة تحصيل الضرائب وتسبب اختلال الأمن وتزايد قوة القبائل

البدوية، بتسلط الموظفين على الأهالي، فسادت أساليب الجباية القاسية وأضرّت بالرعية[٣]، أما مع مرحلة التنظيمات وابتداء بسنة ١٢٨١هـ/١٨٦٤م، فقد تمّ كف أيدي المقاطعجية، وتعيين موظفين للدولة، والاستعانة بالمخاتير في القرى والمحال، حيث حُددت لهم الضرائب المفروضة على المكلفين بواسطة تذاكر تُجبى على أقساط[٤]، وفي سنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م نشرت جريدة سورية الشام (الجريدة الرسمية للولاية) نظاماً أصدرته الدولة لتحصيل الأموال الأميرية، وحدّدت فيه واجبات الجباة (المحصلين) وأعطتهم صلاحية التفتيش على كلّ من يخُوّل بقبض الأموال في المدن والقصبات ومتابعة الأموال التي تُدفع في صناديق المال وهي؛ ويركو الأموال والعقارات، ويركو الأراضي، ويركو التمتع، أموال التمتع، أموال العشر، البدلات العسكرية[٥]، ويحدد هذا النظام ضرورة إعلام مجلس الإدارة في كل قضاء بإرسال مذكرات بالمبالغ المطلوبة، ليتم توزيعها على القرى بحسب عدد السكان وحسب نسبة الأموال، ويقوم مجلس الإدارة بإرسالها إلى المخاتير في القرى والمحلات في القصبات ليتولوا تبليغ الأهالي بموجب سندات، ويثبت ذلك في الدفاتر المخصوصة[٦]، ومع ذلك، فقد بقي الأهالي يعانون من تجاوزات الجباة، مع ان مهامهم محددة ومنصوص عليها بدقة، فقد أوردت صحيفتا سورية الشام والمقتبس تجاوزات (التحصيلدارية) على الأهالي[٧]، ذلك أن التحصيلدارية كانوا يجبرون الفلاحين على تأمين طعامهم وتبغهم وعلف دوابهم[٨]، وأكدت الجريدة الرسمية لولاية سورية بأن مأموري الأعشار (يُجرون في بعض المحلات بحق الزرّاع أموراً مخالفة للنظام والقانون ومغايرة للعدالة)[٩]، واختصرت جريدة الاتحاد العثماني وضع الفلاح بأنه واقع بين استغلال الملتزم والمخمن: (المخمنون يرتشون من الملتزم، يخمنون الألف بألفين، ويخربون بيوت الفلاحين ويعمروا بيت الملتزم[١٠].

رغم أن قيمة الضرائب محددة، إلاّ انها تُجبى بمقادير أكبر، ذكر الرحالة لورانس أوليفانت .Oliphant, L الذي زار المنطقة سنة ١٢٩٨هـ/١٨٨٠م بأن قيمة الأعشار تعادل ٣٠٪ بدلاً من ١٠٪[١١] ووافقه الرحالة تومسون .Thomson, W.M على ذلك[١٢].

ومع أن السلطان عبد العزيز (١٢٧٨هـ/١٨٦١م-١٢٩٣هـ/١٨٧٦م) ألغى ضريبة (ربع العشر) ضمن خطة الإصلاحات والتنظيمات الجديدة الصادرة سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م، إلاّ ان قيمة العشر بقيت تشكل حالة قاسية بحق فلاحي الولاية، ومع أن

بلاد الشام كانت منذ الفتح الإسلامي أراضي خراجية مملوكة لأصحابها، يدفع عنها الأهالي الخراج للدولة، إلاّ أنها وبمرور الوقت اكتسبت (حكم الأراضي الأميرية) وصارت رقبتها عائدة لبيت المال، وتتبع للعشر وفقاً للأحكام الشرعية، عدا بعض الاستثناءات في بعض المناطق التي استثنتها الدولة العثمانية من العُشر النظامي لأنها تابعة لأحكام الخراج، وأقرّت بملكية أصحابها عليها، وضربت عليها (الويركو)[١٣] بنسبة القيمة المخمنة على معدل عشرة في الألف، والويركو ضريبة مباشرة فرضتها الدولة بموجب خط كلخانة (١٢٥٥هـ/١٨٣٩م) فيما عرف باسم «ويركو الأملاك» ثم «ويركو التمتع» وفرض ويركو الأملاك بعد سنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م على الأراضي وعلى الأبنية التي تقل عن ٢٠ ألف ليرة بنسبة ٥,٠٪، فإذا زادت قيمتها عن ذلك ارتفعت نسبة الضريبة إلى ٨,٠٪، أما إذا كان البناء معداً للإيجار فترتفع الضريبة إلى ١٪ وهي ضريبة المُسقفات. كما فرضت الدولة ويركو التمتع سنة ١٢٨٩هـ/١٨٧٣م وصنفت المزارعين بناء عليه إلى ثلاثة أصناف، وفرضت ويركو التمتع على المقتدرين منهم[١٤]. وفي ٢٢ ربيع الأول من سنة ١٣٢٤ مالي/ الموافق ٣ مايس ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٥م، نشرت جريدة البشير البيروتية نص قانون جديد عُرف باسم (الويركو الشخصي) ويتألف من ٢٩ مادة، فرض بموجبه على كل ذكر عثماني صحيح الجسم، دفع ضريبة شخصية تبلغ خمسة عشر قرشاً في السنة ابتداء، وتنتهي بـ٢٠٠ قرش، وقد أُعفى الأجانب القاطنون في أرجاء الدولة العثمانية من دفع الضريبة[١٥].

أدى تورط الدولة العثمانية في أواخر أيامها بسلسلة من الحروب العسكرية، إلى فرض ضرائب كثيرة متعددة أربكت الأهالي، ودفعتهم إلى الاحتجاج عبر الصحافة في بلاد الشام، وبهذه الضرائب حاولت الدولة العثمانية سدّ العجز في ميزانيتها، فأصدرت قانون سدّ عجز ميزانية سنة ١٣٣٠هـ/١٩١١م، القاضي بالإضافة ٥٠٪ على ويركو الأراضي، وتلاه قانون آخر مؤرخ في الأول من شباط سنة ١٣٢٢هـ/١٩١١م والقاضي بإضافة ١٠٠٪ على خرج المحاكم وخرج تذاكر النفوس ومجموعة أخرى من السندات التي حددها نصّ القانون.

كما أضيفت نسبة ٢٥٪ على رسوم الأغنام والأبقار والخنازير[١٦]، ومن أكثر الضرائب إزعاجاً للأهالي قانون (ويركو الحرب) المؤرخ في ٥ أغسطس ١٣٢٨هـ/١٩١٠م، الذي أعيد تجديده في ٥ رمضان ١٣٣٠هـ/١٩١١م، ويقضي

بإضافة ٢٥٪ على ويركو المسقفات والتمتع، ومدته ثلاث سنوات[١٧]، ونصّت قوانين أخرى على دفع ٣٪ من مُرتبات المأمورين وواردات الأوقاف وإضافة عشر ليرات على البدلات النقدية التي كانت تُستوفى من أفراد الرديف والاحتياط، وأخيراً، وضعت الدولة عشر بارات على كل كيلو من الملح يستهلكه المواطن.

يلخص عودة القسوس في مذكراته المخطوطة الضرائب في آخر أيام الدولة العثمانية، ويذكر بأن الدولة كانت تفرض على كل عشيرة مقداراً من أكياس المال، باعتبار كل كيس ٥٠٠ قرش، وتقسم الضرائب إلى نوعين؛ أحدهما (الويركو) ويشمل كل سكان البلاد من حضر وبدو، والآخر (عشار) ويشمل الفلاحين فقط، وفرضت الدولة ثلث ضريبة الأعشار على المسيحيين في الكرك، باعتبار أنهم يملكون ثلث أراضي الكرك، وعلى كل عشيرة من العشائر أن توزع الضرائب على أفرادها بنسبة الخانات، وكان يتم استيفاء ضريبة المواشي بمعدل قرشين عن كل رأس من الغنم أو الماعز تبلغ من العمر سنة واحدة[١٨].

هذه المجموعة المستحدثة من الأنظمة والقوانين ازدادت بموجبها نسبة الضرائب التي تجبيها الدولة من الرعايا العثمانيين، وفرضت في زمن قصير، وأدّت إلى معاناة حقيقية للأهالي الذين عانوا من ضغط الأحوال الاقتصادية بسبب تورط الدولة العثمانية في حروب متعددة، كان آخرها وأقساها، تورطها في الحرب العالمية الأولى ما بين سنتي ١٣٣٣هـ/١٩١٤م و ١٣٣٧هـ/١٩١٨م، فما هو الواقع الضرائبي لأهالي قصبة إربد حسبما أورده السجل المالي (سجل الضرائب) للقصبة ما بين سنوات ١٣٢١هـ/١٩٠٣م و ١٣٣٧هـ/١٩١٨م؟ وهل تغير هذا الواقع مع الحكم الوطني في أول أيام إمارة شرقي الأردن..؟ وما هي حقيقة أوضاع القصبة في هذه المرحلة..؟ هذا ما سنحاول دراسته من خلال سجل ضرائب قصبة إربد لسنوات ١٣٢١هـ/١٩٠٣م و ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م.

التعريف بالسجل[١٩]:

تحيلنا الأسئلة السابقة إلى سجلات الدولة المتوفرة، وعلى رأسها سجل ضرائب قصبة إربد. يقع هذا السجل في ١٧٦ صفحة متقابلة من الحجم الكبير، وتبلغ أطواله ٧٠سم×٣٠سم، وهو بحالة جيدة، ويبدو أنه قد تم ترميمه وتجميع

الأجزاء الممزقة منه، والخط فيه مقروء، وهو مكتوب باللغة العثمانية ما بين الصفحات ١-١٣٠، إلاّ انه وابتداء من الصفحة ١٣٠ وحتى نهاية السجل ص١٧٦، قد تم استخدام اللغة العربية، ويبدو من تفحص السجل، أن الصفحات ١٣٠-١٧٦ أضيفت إلى السجل لاحقاً، وتختلف ترويستها عن ترويسة الصفحات الأولى من السجل، ولإعطاء تصور واضح لطبيعة المعلومات التي ضمها السجل في قسميه، سنوردها مترجمة عن اللغة العثمانية[٢٠].

تضم الترويسة الأولى المعلومات التالية التي تقع في ٢٣ خانة، وهي بالتتابع:

١- ضريبة الأملاك.

٢- قيمة الضريبة التي تؤخذ على حساب أربعة بالمائة.

٣- قيمة الضريبة التي تؤخذ على حساب خمسة بالمائة.

٤- قيمة الضريبة التي تؤخذ على حساب ثمانية بالمائة.

٥- قيمة الضريبة التي تؤخذ على حساب عشرة بالمائة.

٦- تسلسل دفتر (سجل) الأملاك.

٧- السجل العام للأملاك.

٨- جنس الأملاك.

٩- رقم الملك.

١٠- المساحة (أولك).

١١- دونم.

١٢- ذراع.

١٣- القطعة.

١٤- موقعها.

١٥- أصحاب الأملاك والمستفيدون منها.

١٦- ضريبة التمتع.

١٧- مقدار التمتع.

١٨- تسلسل دفتر النفوس.

١٩- تسلسل النفوس العامة.

٢٠- الكنية.

٢١- نوع الوقوعات.[٢١]

٢٢- دفتر الوقوعات العام.

٢٣- ملاحظات.

تمثل هذه الخانات (دفتر الخلاصة) أي سجل الخلاصات.

أما الجزء الثاني من السجل، فيضم الخانات التالية:

الإجمال، الويركو، المعارف، التجهيزات العسكرية، بدل العشر، القيمة، مساحة الأراضي (ذراع، أولك، دونم)، الأملاك العمومية، رقم الأبواب، الحدود، الموقع والشارع، أسماء أصحاب الأملاك، حدود ورقم السجل العمومي، ملاحظات.

يتفق هذا السجل في بعض معلوماته مع سجلات الطابو العثمانية المعاصرة له، وكنت قد استخدمت هذه السجلات والدفاتر واعتمدتها في دراستي السابقة لقصبة إربد وناحية بني عبيد، سواء في قراءتي للأوضاع الاقتصادية (ملكية الأراضي) والوقوعات والانتقالات عليها وحالتها، وحجم استغلالها ووضعها (محروثة، بور، مزارع، كروم وزيتون) وأسماء مالكيها وأعدادهم وموقع الأرض وجوارها وحدودها الإدارية والطبيعية وقيمتها المخمنة والخرج المدفوع والإجراءات الإدارية ووضعها القانوني (جهة إعطاء السند). اما في سجل الأملاك، فيتم فيه تحديد نوع المسقفات والحدود ومساحة المُلك وجهة إعطاء السند واسم المتصرف والوقوعات (بيع، انتقال، ثمن العقار في حال بيعه) ومقدار الخرج المفروض، وبدل المزايدة في حالة البيع، وقيمة أجرة الكاتب والورق.[٢٢]

إن دراسة سجل الضرائب يتطلب التدقيق التام في خانة (الملاحظات)، التي تمثل خلاصة تراكمية لوضع كلّ عقار أو ملكية، ويمكن من خلاله متابعة الإنشاءات الجديدة، وما ترتب عليها من ضرائب، أو تحول بعض هذه الملكيات إلى خراب

وتنزيل قيمة الضريبة عنها، أو انتقال العقار بالبيع والشراء أو عن طريق الإرث، وتوزيع كل جزء منه على الورثة، حيث تسجل أرقام السندات وتواريخها وقيمة كل حصة منها، والأهم، حركات الرهن والديون، سواء بالبيع الوفائي أو عن طريق قروض المصرف الزراعي. هذه الخانة حيوية تشير إلى وضع القصبة وفعاليات سكانها، وقد ساعدتنا على قراءة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للقصبة من الداخل بالتفصيل.

مرافق القصبة، الحارات والشوارع:-

سندرس قصبة اربد من خلال سجل الضرائب حسب المحاور التالية:

أ- مرافق القصبة والحارات والشوارع.

ب- عدد السكان وأصنافهم.

ج- حجم الملكية وأنواعها.

د- الديون والبيع الوفائي والمصرف الزراعي.

هـ- الضرائب.

نبدأ بدراسة المرافق والحارات والشوارع، وابتداء، فقد أشار السجل في خانة (الموقع) إلى الحارات والأحياء والشوارع التالية:

١- طريق القلعة	٢- محلة الجامع	٣- طريق السرايا
٤- السوق (فوقاني، تحتاني)	٥-الزاوية	٦- الحارة القبلية
٧- الحارة الغربية أو الحارة التحتا	٨- الحارة الشرقية	٩- كرم الدلاقمة
١٠- وسط القرية	١١- جوار القرية	١٢- جادة حجازي
١٣- جادة الحصن	١٤- حارة الشرابجة.(٢٣)	

أعطى السجل لكل خانة ضمن كل حارة رقماً متسلسلاً، ثم أورد ضمن كل خانة الأملاك وحالتها وأسماء أصحابها، والمرافق التي يدفع عنها الأهالي الضرائب، وحجم هذه الضرائب والديون المترتبة على أصحابها (بيع وفائي أو رهن للمصرف الزراعي) والإنشاءات الجديدة، والتغيرات التي تحدث على المرافق والأملاك. كل هذه المعلومات تعطينا إمكانية الجدولة والإحصاء، تمهيداً للتصنيف والتحليل، وفيما يلي خلاصة مجدولة بحارات قصبة إربد ومرافقها ابتداء بسنة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م:

يستوقفنا في هذه الخلاصة التي جدولناها من السجل لواقع القصبة الأمور التالية:

أولاً : ميّز السجل بين (خانة) و (دار) و (أوضة) و (غرفة) وكان التمييز واضحاً وله دلالاته المالية المترتبة عليه.

ثانياً : تم تسجيل الخانات (الخربة) وهذا أمر طبيعي يرتبط بالمتطلبات المالية وحسب وضع البيوت.

ثالثاً : وردت الإشارة في سجلات الطابو العثمانية أيضاً إلى وجود (أوضة) في اربد[٢٤]، وميزها السجل عن (الخانة) أو (الدار) وقد أطلق سجل الضرائب على الأوضة أيضاً (غرفة)، ويبدو ان مالكي هذا العقار هم من غير المقتدرين على بناء دار متكاملة.

رابعاً : ميّز السجل بين العرصات* وعرصة البناء والأراضي والحاكورة والبيدر والكرم، ولكل صنف من هذه الأراضي وضعه الخاص مالياً، فالحاكورة ملك محدود في مساحته ملحق بالبيوت والخانات[٢٥]. أما البيدر فملكية عامة مثلها في ذلك مثل العرصات[٢٦] التي تعتبر مرفقاً من المرافق المشاع للانتفاع العام لأهالي القصبة، إلاّ أن بعض الأهالي خصصوا قطعاً صغيرة من ممتلكاتهم بيادر خاصة بهم.

خامساً : تعدّدت وتطورت مرافق القصبة، فقد ظهرت المقاهي والمخازن، والفنادق ومستودعات الكاز والكراجات وهي إشارة إلى التغييرات التي حدثت في القصبة مع مطلع عهد إمارة شرقي الأردن.

سادساً : تميزت قصبة إربد بوجود أعداد كبيرة من الدكاكين، إذ حدّد السجل (٢٧٠) دكاناً في إربد، وهي مسألة مقبولة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار وضع القصبة التجاري، فقد كانت منذ أيام المماليك وبداية الحكم العثماني تضم (بازاراً) كبيراً[٢٧]، وظلت تمثل مركزاً تسويقياً يرتبط بنواحي قضاء عجلون وفلسطين ودمشق وحواضر بلاد الشام، واجتذبت أيضاً تجاراً من نجد والحجاز[٢٨]، إلاّ أن الملاحظ أن السجل ميّز بين (دكان) و (مخزن) وهي إشارة لها دلالاتها على التطور في وضع السوق وحجم التجارة.

سابعــاً : أشار السجل إلى تفاصيل مرافق القصبة، مثل موقع البركة الشرقية مثلاً وشارع المدرسة (رقم ٣٧١) وكراج شرقي القصبة ومطحنة قديمة (رقم ٤٧٩).

ثامنــاً : ميّز السجل بين البيوت التي يسكنها أصحابها والبيوت التي يقومون بتأجيرها، وهي مسألة لها أهميتها في توضيح تحول العقارات إلى حالة الاستثمار، وانتقال المجتمع الزراعي في القصبة، إلى مجتمع يستثمر في العقارات والأملاك.

تاسعــاً : ميّز بين أسواق القصبة (السوق الفوقاني في الحارة الفوقا، السوق الوسطاني بطريق البارحة والسوق الوسطاني ويقع في الحارة الغربية أي الحارة التحتا).

يبدو من دراسة تركيبة الحارات والأحياء والطرق، أن أكبر اكتظاظ سكاني تمثل في الحارة الغربية، وضمّ ٩٨ خانة وداراً مع غرف مستقلة للإيجار أو مكملة للسكن، بلغ عددها سبعين غرفة[٢٩]، ثم تأتي حارة الجامع وتضم ٨٢ خانة وداراً وتسع غرف، ثم طريق القلعة وفيها ٥٩ خانة وداراً، ثم الحارة الشرقية وتضم ٤٨ خانة وداراً وخمس غرف، وتساويها وسط القصبة وفيها ٤٨ داراً وست غرف. ثم الحارة الشرقية وتضم ٣٥ داراً و١٣ غرفة، وطريق السرايا وفيها دارٌ واحدة وحارة السوق وفيها دار علوية فوق الدكاكين، ويبدو أن الحارة الغربية اجتذبت الغرباء وغير المقتدرين لأنها ضمت غرفاً مستقلة مع مطبخ واتخذت للإيجار، وهي حارة قريبة من قرية البارحة والسوق.

لا يمكن دراسة مرافق القصبة بمعزل عن المادة التي توفرها سجلات الطابو العثمانية، فإن مقارنة هذه المعلومات بالمادة التفصيلية لسجلات الطابو، تبين أن في إربد وابتداء بسنة ١٣٠٠هـ-١٣٠١هـ/١٨٨٣هـ-١٨٨٤م أربعين داراً في الحارة الفوقا، وسبعاً وعشرين داراً مع أوضة منفصلة في الحارة التحتا، ولا يحدد دفتر الطابو بيوت حارة الشرابجة[٣٠]، أو حارة الجامع والحارة الغربية أو محلة الوسط أو الحارة الوسطى، وهذه الحارات تقطعها طرق متعددة منها طريق دار الحكومة القديمة، وطريق سلطاني - يحد سوق الخميس، وطريق القلعة وطريق الحبسخانة

(السجن) قرب ميدان الحكومة، إضافة إلى السوق (سوق الخميس) وكان في الحارة الفوقا سبعة دكاكين و ١٦ دكاناً في الحارة التحتا(٣١) ويبدو أننا سنقبل التغيرات الكثيرة التي حدثت في القصبة ما بين سنتي ١٣٠١هـ/١٨٨٤م و ١٣٢١هـ/١٩٠٣م، حيث أصبحت القصبة مركز استقطاب للموظفين الرسميين والتجار الشوام والوافدين من أهالي فلسطين، ونحن إذ نرجح تماماً مصداقية ودقة سجل الضرائب، فإننا نستند إليه في سدّ الفراغ الذي نجده في مادة سجلات الطابو العثمانية.

لا بد من الإشارة إلى المرافق الرئيسية في القصبة، يذكر أن دائرة بلدية إربد تقع في طريق القلعة، وتجاورها مقبرة للمسيحيين تابعة لبطريركية الروم بالقدس الشريف ولدائرة البلدية أملاك أخرى في حارة الجامع، حيث يسجل باسمها ملكية أربعة دكاكين قريبة من وقف الجامع الشريف في طريق السرايا، وخمسة دكاكين في طريق السرايا، وعشرة دكاكين مع فندق علوي ودار علوية في حارة السوق، كما أن أملاك بطريرك مطرانية الكاثوليك مسجلة في الحارة الغربية، وهي خانة وثلاثة دكاكين، ويذكر السجل موقع أول كراج في قصبة إربد في الحارة الشرقية في مُلك مطر بن عبيد المطر ومستودع كاز خاص بأملاك البلدية في الطريق المجاور للبركة الشرقية.

السكان:

يمكن تمييز مهن ووظائف بعض أهالي القصبة الذين حرص السجل على تدوينها، فقد كان مدير مال إربد السابق عبد الله نيازي أفندي التل يملك عرصة في طريق القلعة(٣٢)، وكان أحد سكان هذه المنطقة من العسكريين وهو أمين آغا، لكن إحدى الخانات التي يملكها كانت خراباً، وسكن إبراهيم بن محمد المصطفى من أفراد الزاندرمة(*) في نفس الموقع(٣٣) وهو أمر طبيعي بسبب قرب المنطقة من دار الحكومة والحبسخانة، وكانت دار الشيخ محمد ناجي الشيخ صالح الوزنة في طريق القلعة، وذكر السجل أيضاً إمام اربد الشيخ علي بن عبد الصدوق(٣٤)، وسكن أولاد فارس يارد الذي عمل بيطاراً في السوق الفوقاني أيضاً بطريق القلعة، وكان للخواجة طنوس سعد دكان في الحارة القبلية، وسكن سركيس بن مرعي الخباز في الحارة الغربية (غربي التل) في دار أمامها عرصة عمومية وكان له فرن، وسكن يوسف بن عسكر في الحارة التحتا (الشمالية الغربية) وكان لخيرية بنت رسول آغا جعفر زوجة محمد

أفندي إسكندراني وهو مدير البرق والبريد في القصبة دارٌ في الحارة الشرقية.

وأشار السجل إلى أصول بعض السكان، ومنهم صديقة بنت رسول من أهالي حمص وتسكن في حارة الجامع، وإسماعيل بن حسن كسبه من أهال نابلس ويسكن في الحارة الغربية (غربي التل) وعفيفة بنت عوض جبران من أهالي الناصرة وتملك عرصة في الحارة الغربية، وكان بكري بن محمد اسونده من أهالي الشام يسكن في الحارة التحتا، في حين سكن محمد أمين بن الشيخ عمر الشرع من أهالي حوارة في الحارة التحتا، واستقرّ أهالي من قرى بشرى وحكما في القصبة.

هذه الإشارات لا تمثل مجموع الوافدين، إذ إن القراءة المدققة في أسماء العائلات والأهالي، تؤكد أنهم من مجموعة كبيرة من الوافدين من حواضر بلاد الشام، لكنهم استقروا منذ زمن طويل في القصبة، وأصبحوا (متوطنين) حسبما تصفهم سجلات المحاكم الشرعية، ولهذا لم يُشر سجل الضرائب إلى أصولهم[٣٥].

ويساعد السجل في تحديد تقريبي لعدد السكان، قياساً بأعداد (الخانات) التي تشير صراحة إلى الأسر، أمّا الدور فيشير بعضها إلى وجود بيوت مؤجرة أو مسكونة، يدفع عنها أصحابها ١٪ من الضريبة المفروضة، ويمكن لذلك تمييزها بوضوح في السجل. فإذا اعتبرنا أن مجموع الخانات والبيوت ٣٧٥ خانة وبيتاً، إضافة إلى عدد كبير من الغرف، فإننا نُقدّر مجموع الأهالي بحوالي الفين وخمسمائة نسمة، وهي بالتالي نسبة معقولة، وأقلّ من عدد أهالي القرى الرئيسية في نواحيها مثل الحصن والصريح والنعيمة، ويجب الإشارة أيضاً إلى أننا لا نأخذ عدد الدكاكين والأسواق بعين الاعتبار في هذا التقدير، ذلك بأن القصبة سوق تجاري معروف دائماً منذ أيّام (سوق الخميس) الذي تحوّل لاحقاً إلى سوق (الاثنين) حيث تستقطب البائعين والمشترين من خارجها، فيؤمونها صباحاً ببضائعهم ويغادرونها مساءً إلى قراهم، ولا يغيب عن بالنا أن جميع مواطني وأهالي قضاء عجلون، يحضرون إلى قصبة إربد لقضاء مصالحهم الرسمية التي ترتبط بمركز القضاء/ اللواء فيما بعد[٣٦].

حجم الملكية في القصبة، أنواعها، عدد المالكين وحجم الوقوعات:

أ- **البيوت المؤجرة**: استطعنا أن نرصد عدد الدور المؤجرة في قصبة إربد

ما بين سنتي ١٣٢١هـ/١٩٠٣م و ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م، وهي خطوة تؤسس لدراسة حجم الملكية، وعدد السكان في آن. بلغ عدد الدور المؤجرة بما فيها الغرف (أوضة) ١٥ بيتاً فقط، وقد نص عليها السجل بدقة، وتعامل مع الضرائب المفروضة على أصحابها، وسنوردها في محاولة لقراءة واقع الاستثمار العقاري في هذه الفترة، ويبدو أننا نتعامل مع قصبة تعتمد على ملكية الأهالي للخانات والدور، وأن نسبة الدور المؤجرة قليلة، ذلك أن الوافدين إلى إربد استقروا فيها وتوطنوا وبنوا بيوتاً وسكنوها، وهو ما استطعنا الوصول إليه، بعد مقارنتها بدفاتر الطابو العثمانية التي درسناها من قبل.

ذكر سجل الضرائب الحالات التالية للدور المؤجرة:

الرقم	رقم المكلف بالسجل	نوع العقار	موقعه في القصبة	التاريخ
١.	١١	خانة	حارة القلعة	١٩٢٨م
٢.	١١٨	دار	الحارة الغربية	١٩٢٩م
٣.	١٢٧	دار	حارة الجامع	١٩٢٧م
٤.	١٤٣	دار (غرفتين)	الزاوية/الحارة الغربية	١٩٢٨م
٥.	١٥٨	دار	جوار القرية	-
٦.	١٧٢	خانة	حارة غربية	١٩٢٨م
٧.	١٨١	خانة	حارة الجامع	١٩٢٨م
٨.	٢٠٩	خانة	الحارة القبلية	١٩١١م
٩.	٢١٩	أوضة	الحارة الغربية	١٩١١م
١٠.	٢٧٨	دار	غربي القرية	١٩٢٨م
١١.	٢٩٠	دار	الحارة الفوقا	١٩٢٩م
١٢.	٢٩٨	دار	الحارة التحتا	١٩٢٨م
١٣.	٣٢٥	دار	الحارة الغربية الشمالية	١٩٣٢م
١٤.	٣٣٣	دار	الحارة الغربية	١٩٢٨م
١٥.	٤٢٥	دار	الحارة الغربية الشمالية	١٩٢٨م

لم نعثر على أي إشارة لبيوت مؤجرة قبل سنة ١٣٣٠هـ/١٩١١م، ويبدو أن القصبة شهدت تطوراً حقيقياً في الاستثمار العقاري مع سنة ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م، حيث

تم تطوير الأبنية، واستخدام (الباطون والحديد وعمل صهريج ماء) ضمن البيوت الجديدة[٣٧]، وتمّ هدم بعض البيوت أو الغرف القديمة أو الدكاكين التي كانت تستخدم للسكن، وتحوّلت إلى دور بناء على تعليمات مهندس البلديات[٣٨]، حيث وسعت البلدية الشوارع ضمن مخططات المهندس[٣٩] وعلينا أن نشير إلى أن بعض دور القصبة تهدمت سنة ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م بسبب الزلزال الذي ضرب شرقي الأردن وفلسطين وبعض أجزاء سورية، يذكر السجل إن القهوة والدكان التابعتين لبرهم أفندي بن شتيوي أفندي السماوي بجوار السرايا، تهدمت من أثر الزلزال، فأنشأ برهم أفندي مكانهما داراً مجدداً[٤٠]، ويبدو أن القصبة شهدت تطوراً حقيقياً في الإنشاءات سنة ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م حسبما يبين السجل، مما ساعد على الاستثمار في العقارات.

ب- ملكية النساء في القصبة:

بلغ عدد أرقام الوقوعات (بيع، إنشاء، مجدداً، رهن، انتقال) ٤٩٠ وقوعاً، وعند دراسة كل حالة على حدة، وتحليل التغييرات التي جرت على ملكية كل عقار، يلاحظ ان هناك ٦١ وقوعاً فقط تخص النساء، وبناء على هذا التصنيف، جدولنا الحالات التي أوردها السجل لملكية النساء في قصبة إربد للعقارات والأراضي:

الرقم	حالة الملكية	العدد	الأرقام في السجل وملاحظات
١.	شقيقات مع أشقاء	١٦	٢٤، ٤٨، ٥٢، ٥٥، ١٦١، ١٦٩، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٨، ٣٢٩، ٣٣٨، ٣٥١، ٣٦٢، ٣٦٩
٢.	عائلة (أم وأبناؤها)	١٦	٩١، ٩٦، ١٩٠، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٩٦، ٣٥١، ٤٥٩، ٣٦٢، ٢٩٨، ٣٢٩، ٣٧٧، ٣٧٩، ٤٥٦، ٤٨٦
٣.	أب وابنته	٢	١٠٩، ١٣٤
٤.	أم وابنتها	٣	٩٢، ١٤٢، ٤٢٦
٥.	رجل وزوجته	٥	١٥٠، ١٨٣، ٢٦٧، ٢٩٧، ٣٤٤
٦.	امرأة وحدها	١٨	١١٥، ١٦٨، ٢١٩، ٢٣١، ٢٣٦، ٢٥٧، ٢٦٢، ٣٤٣، ٢٦٧، ٣٦٥، ٣٧٠، ٣٧٥ (٦ حالات مكررة لنفس المرأة بممتلكاتها)

تبين دراسة قائمة المالكات الحالات التالية:

أولاً : أن نسبة المالكات في القصبة قليلة جداً، إذ تبلغ ١٨ حالة من بين ٤٩٠ حالة مذكورة، لكن المدقق يتبين له تكرار أسماء بعض النساء. وأغلبهن من

الوافدات ومتزوجات من رجال لهم صفة رسمية في القصبة، مثل السيدة أسما بنت علي الفقير زوجة الشيخ حسين اليبرودي، وخيرية بنت رسول آغا جعفر زوجة مدير البرق والبريد محمد أفندي اسكندراني والسيدة بدرية بنت رشيد تللّو ويزده بنت الياس حبيقة، وبالمقابل، نعثر فقط على أسماء ثلاث نساء، من أهالي القصبة ضمن هذه الحالة، سجل بأسمائهن العقار مباشرة دون شركاء.

ثانياً : تمثل باقي حالات الملكية انتقال الميراث من الزوج إلى الزوجة والأبناء والبنات، وتسجل أحياناً البنات بشكل مستقل لعقار محدد.

ثالثاً : وردت إشارة مكررة إلى ملكية عقارات ضمن أرقام مختلفة لرجل وزوجته، ومن الجدير بالملاحظة ان هذه الحالة تمثل الوافدين إلى القصبة أيضاً.

رابعاً : أما الحالة الغالبة فهي الإرث الذي ينتقل من الأب إلى الأبناء والبنات والزوجة، وهي حالات تحدث استناداً إلى الأحكام الشرعية، لكن الواقع العملي يؤدي إلى قيام الأخوات (بالإفراغ) أي بالتنازل عن حصصهن للأشقاء، إما ببيع رمزي أو بقيمة ضئيلة.

جـ - حجم الملكية في القصبة:

غلبت الملكية الفردية على مرافق القصبة، وكانت ملكية الأشقاء هي الغالبة على الملكية الجماعية، وتمثل حالة انتقال الميراث من الآباء المتوفين إلى ورثتهم من الزوجات والأبناء،تم تسجيل العديد من الحالات التي تمثل الأشقاء من الأبناء الذكور، وقد قمنا برصد حالات الملكية، وفرزنا حالة المالك الوحيد، ثم المالكين، ثم الشركاء واستبعدنا الأسماء التي تتكرر في السجل، فمن بين ٤٩٠ رقماً أوردها السجل، يمكن الوصول إلى خلاصات الملكية في القصبة في هذه الأثناء:

المجموع	ملكية فرد واحد	شريكين	شركاء/ عائلة	ملكية رسمية	ملاحظات
٤٩٠ حالة	٢٦٧ حالة	٩٣ حالة	٨٣ حالة	الوقف البلدية المصرف الزراعي	المجموع ٤٤٧ وباقي الحالات تمثل انتقال الأملاك السابقة.

تمثل الحالات المتبقية (٤٣) نفس العقارات المذكورة سابقاً، في حالة الفراغ أو الميراث أي بالانتقال. وهذه النتيجة تؤكد أن الجزء الأكبر من عقارات القصبة مملوكة بشكل فردي، وأن حالات الملك الجماعي المشترك للعائلة الواحدة، وخاصة في الأراضي الزراعية، تغيّر كلية مع دخول إمارة شرقي الأردن في حالة إفراز الأراضي، وتحديد الملكية بدقة، فيما عُرف باسم: (تسوية الأراضي) في الثلاثينات[٤١].

تطور القصبة العمراني والإنشاءات الجديدة:

يمتاز هذا السجل بمادته التي تقدم تاريخاً دقيقاً لإنشاءات القصبة، حيث تمّ تحديد أسماء أصحابها وأماكن عقاراتهم وأثمانها وتاريخ إنشاءاتهم، هذه المادة تعطي تصوراً لتطور القصبة، ولفئات السكان فيها، وتساعد على القراءة المجهرية، ولا بد من الإشارة إلى فقدان سجلات بلدية إربد قبل سنة ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م بسبب إتلافها، مما يجعل لهذا السجل موقعه الرئيس، بحيث يعتمد في رسم خارطة تفصيلية تراكمية للقصبة في هذه المرحلة.

اعتماداً على هذا السجل، قمنا بتصنيف الإنشاءات القائمة فيها ما بين سنتي ١٣٢١هـ/١٩٠٥م و ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م حسب الجدول التالي:

رقم	اسم المالك	نوع العقار	الموقع	سنة الإنشاء	رقم السجل
١.	احمد بن محمد بن أحمد زيبق	دكان	طريق القلعة	١٩٠٥	٩
٢.	عوض عبنده	خانة	حارة شرقية	١٩٠٥م	٢٥
٣.	خليل الشرع وإخوانه	دكان/ خراب	محلة الجامع	١٩٠٥م	٤٤
٤.	أولاد نقولا حنوش	دكان	حارة الجامع/ شركاء مع آل حجازي	١٩٠٥م	٥٥
٥.	ابناء سلوم فارس يارد البيطار	خانة	حارة الجامع	١٩٠٥م	٦٠
٦.	سليم العبد الرحمن واخوته	خانة	الحارة الغربية	١٩٠٥م	٨٥
٧.	الخواجة طنوس سعد	خانة	الحارة الغربية	١٩٠٥م	٨٩
٨.	الخواجة عبدالله يارد	خانة	-	١٩٠٥	٩٨
٩.	الحاج محمد بن علي	اوضة	الحارة الفوقا	١٩٠٥م	١٠٠
١٠.	سليم عبنده	خانة	حارة الجامع	١٩٠٥م	١٠١
١١.	اسماعيل بن حسن كسبه من اهالي نابلس	خانة	المحلة الغربية	١٩٠٥م	١١٨
١٢.	حسن بن علي كريزم وشريكه	خانة	المحلة الغربية	١٩٠٥م	١٢١
١٣.	حسن السكران واخوه	خانة	المحلة الغربية	١٩٠٥م	١٢٤
١٤.	احمد بن عبدالله الجمل	خانة	المحلة الغربية	١٩٠٥م	١٢٩
١٥.	عبد القادر بن عبد الجمل	خانة	المحلة الغربية	١٩٠٥م	١٣٠

١٦. سركيس بن مرعي الخباز	خانة	المحلة الغربية	١٩٠٥م	١٣١
١٧. عصرية وابنتها عليا الشرايري	خانة وأوضة	محلة الجامع	١٩٠٥م	١٤٢
١٨. السيد محمد بن السيد عبدالله شيخ البزورية	دكان عدد ٥	محلة الجامع	١٩٠٥م	١٤٦
١٩. الحاج عبد الله الأحمد	عرصة	الحارة الشرقية	١٩٠٦م	٤٣
٢٠. محمد بن أحمد واخوته	خانة	داخل القرية	١٩٠٧م	١٦١
٢١. محمد بن ابراهيم العبد	دكان	طريق القلعة	١٩٠٩م	٨
٢٢. مصطفى بن صالح دلقموني وشركاه	خانة	جوار البركة	١٩٠٩م	٣٦
٢٣. أولاد مصطفى عبندة	خانة	المحلة الغربية	١٩٠٩م	١٦٦
٢٤. سلامة الوالي	خانة	المحلة الغربية	١٩٠٩م	١٨٢
٢٥. انطوان دعكو	خانة	المحلة الغربية	١٩٠٩م	١٨٣
٢٦. أحمد الطاها	دكان	المحلة الغربية	١٩٠٩م	١٨٤
٢٧. أحمد الموسى المحمود	خانة	المحلة الغربية	١٩٠٩م	١٨٥
٢٨. علي المحمود الموسى	خانة	المحلة الغربية	١٩٠٩م	١٨٦
٢٩. ارشيد بن سليمان العلي	خانة	الحارة الشرقية	١٩١١م	١٣٦
٣٠. عبد القادر افندي التل	دار	الحارة الغربية	١٩١١م	٢٢٠
٣١. إبراهيم بن صالح جزار	خانة	الحارة الشمالية الغربية	١٩١١م	٢٢١
٣٢. شحادة عبنده	خانة	الحارة الشمالية الغربية	١٩١١م	٢٢٢
٣٣. أولاد محمود السالم	خانة	الحارة القبلية	١٩١١م	٢٢٣
٣٤. موسى بن مصطفى اليوسف	خانة	الحارة القبلية	١٩١١م	٢٢٤
٣٥. أحمد السالم	أوضة	الحارة القبلية	١٩١١م	٢٢٥
٣٦. يوسف العبدالله	خانة	الحارة القبلية	١٩١١م	٢٢٦
٣٧. مصطفى بن يوسف	أوضة	الحارة القبلية	١٩١١م	٢٢٧
٣٨. موسى بن عبد الرحيم واخوته	خانة	داخل القرية	١٩١٢م	٢١
٣٩. سالم افندي بن مصطفى اليوسف	خانة	الحارة الشمالية الغربية	١٩١٢م	٧٣
٤٠. البلدية	٥ دكاكين	جادة السرايا	١٩١٤م	٥
٤١. ابناء جريس رزق	دكان	الحارة الشرقية	١٩١٤م	١٣٧
٤٢. محمد العبد أبو عصي وزوجته خضرة	خانة وغرفتين وعرصة	الزاوية	١٩١٤م	١٥٠
٤٣. مفلح بن عبد الله عبنده	خانة	حارة الجامع	١٩١٤م	٢٥٣
٤٤. محمد بن شاهين	دكان/٣	ضمن السوق التّحتاني	١٩٢٠م	٨٨
٤٥. قاسم بن محمد المحمد واخوانه	دار	غربي القرية	١٩٢٠م	٢٨١
٤٦. مفلح المنديل	أوضة	غربي القرية	١٩٢٠م	٢٨٥
٤٧. ابناء سلوم فارس يارد البيطار	دكان/٢	السوق الفوقاني	١٩٢١م	٦٠
٤٨. يوسف حنوش	دار ودكان	طريق الجامع	١٩٢٣م	٣٧٧
٤٩. شيخ طالب الفيومي وشركاه	خانة	الحارة القبلية	١٩٢٦م	١٧
٥٠. محمد بن ابراهيم العبد	دكان/٣	السوق الفوقاني	١٩٢٨م	٨
٥١. مصطفى عبدالله جمل	دكان/٣	الحارة الغربية/البارحة	١٩٢٨م	١١
٥٢. الحاج محمود بيبرص وشركاه	دكان/٣ جادة	جادى البارحة/ السوق الفوقاني	١٩٢٨م	٢٠
٥٣. عوض الخطيب وشريكه	غرفة	الحارة الغربية	١٩٢٨م	٢٩

٥٤. نجيب عبد الوالي	دكان	حارة الجامع	١٩٢٨م	٤٥
٥٥. موسى بن عودة خريس	دكان	الحارة الشرقية	١٩٢٨م	٦٢
٥٦. شيخ سعيد أفندي ماريديني	دار/ دكان	جوار أولاد شاهين/السوق الشرقي	١٩٢٨م	٦٣/ ٢٤٤
٥٧. عبد الله بن حسين الأيوبي الكردي المكنست	دار+ غرفتين	غربي القرية	١٩٢٨م	٢٧٩
٥٨. عبدالله المصطفى الغزاوي	أوضة + غرفتين	الزاوية الحارة الغربية	١٩٢٨م	٢٨٠
٥٩. عبد الهادي بن محمود أبو سليم	دار	قبلي القرية	١٩٢٨م	٢٩٣
٦٠. محمد بن عبيد الأحمد وشركاه	دكان	ضمن القرية	١٩٢٨م	٣١٨
٦١. عبد الله بن محمد أبو طلال	غرفتين	الزاوية	١٩٢٨م	٣١٨
٦٢. حسن بن سعيد فريح	دار ودكان/ ٢	الحارة الغربية الشمالية	١٩٢٨م	٣٤٩
٦٣. طلال بن عبدلله المحمد	دار	الزاوية	١٩٢٨م	٣٣٣
٦٤. حجي بن أسعد كسبه النابلسي	دار	الحارة الغربية	١٩٢٨م	٣٣٦
٦٥. اميل بن سليم فركوح وزوجته	دار علوية ودار	بجوار دار الحكومة من الغرب	١٩٢٨م	٣٤٤
٦٦. محمود أديب مصطفى العشي	دار	غربي القرية/ شمالاً	١٩٢٨م	٣٤٩
٦٧. مصطفى بن يوسف	غرفتين	حارة قبلية	١٩٢٨م	٢٢٧
٦٨. علي المحمود الموسى	غرفتين	حارة غربية	١٩٢٨م	١٨٦
٦٩. برهم افندي بن شتيوي أفندي السماوي	طابق علوي	أمام دار الحكومة	١٩٢٨م	٣٩١/ هدم الملك السابق بسبب الزلزال
٧٠. الحاج عثمان بن محمود النابلسي	غرفة	الزاوية	١٩٢٨م	٣٩٨
٧١. احمد بن ابراهيم أبو رسول	غرفة	الزاوية	١٩٢٨م	٤١
٧٢. سليم بن ابراهيم الخطيب	غرفة	الزاوية	١٩٢٨م	٤٠٣
٧٣. حسين بن ابراهيم الخطيب	غرفة	الزاوية	١٩٢٨م	٤٠٤
٧٤. طالب بن سليمان الجمل	غرفة	الزاوية	١٩٢٨م	٤٠٥
٧٥. عبد الحميد بن حمد السكران وأولاد أخيه	دار	الزاوية	١٩٢٨م	٤٠٧
٧٦. حسين بن أحمد السكران	غرفتين	الزاوية	١٩٢٨م	٤٠٨
٧٧. مصطفى بن حسن السكران	٣ غرف+غرفتين	الزاوية	١٩٢٨م	٤٠٩
٧٨. عيفان بن محمد الصبح	دار	البيادر الغربية/ الحارة الغربية	١٩٢٨م	٤١٠
٧٩. عيسى العبد الرحيم أبو السميد	غرفة	البيادر الغربية	١٩٢٨م	٤١١
٨٠. مصطفى ابراهيم أبو رسول	دار	الزاوية	١٩٢٨م	٤١٤
٨١. محمد بن علي الصالح اللوح	دار	الزاوية	١٩٢٨م	٤١٥
٨٢. أولاد سليم صبح	٣غرف + غرفتين	الحارة الشمالية الغربية	١٩٢٨م	٤٥٣
٨٣. يزده بنت الياس حبيقة وشركاها	دكان	نفس القصبة	١٩٢٨م	٤٥٩
٨٤. مفلح بن عبدالله عبنده	غرفة ضمن الدار	حارة الجامع	١٩٣٠م	٢٥٣
٨٥. خيرية بنت رسول آغا جعفر	دار	شرقي القصبة	١٩٣٠م	٤٧٤
٨٦. السيد مفلح بن سعد باشا العلي من البارحة	مخازن/٦	نفس القصبة	١٩٣١م	٤٨٥
٨٧. أولاد ابراهيم النوري	دار	قبلي القرية	١٩٣٢م	٧٤
٨٨. محمد عيد الملقي وأخوه	دار	حارة شمالية غربية	١٩٣٢م	١٩٠
٨٩. شيخ طالب وزوجته	طابق علوي على ظهر الدار القديمة	حارة قبلية	١٩٣٢م	٢٠٩

٩٠. عبد العزيز بن فالح الحسن الدلقموني	دار	كرم الدلاقمة	١٩٣٢م	٣٨٠
٩١. السيد خلف بن محمد اليوسف التل	دكان/٢	طريق البارحة	١٩٣٢م	٣٩٥
٩٢. عبد الله سليم العمري	غرفة	كرم الدلاقمة	١٩٣٢م	٤٤١
٩٣. الحاج سعيد بن أحمد جمعة	دكان عدد/ ٢ وحاصل ودار علوية	وسط القصبة/شارع البارحة	١٩٣٢م	٤٦١
٩٤. وقف الجامع الشريف	دكان مع حاصل/٥	شارع البركة الشرقية	١٩٣٤م	٢
٩٥. عبد اللطيف شريف النابلسي	دار علوية	الحارة الغربية الشمالية	١٩٣٤م	٤٢٣

يبدو أن سنوات ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م و ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م سنوات مفصلية في تطور القصبة، فقد شهدت اهتماماً خاصاً بالإنشاءات، وامتدت العمارة سنة ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م نحو الحارة الغربية، وانتشرت القصبة سنة ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م في اتجاهات أخرى، وفي الوقت الذي اتجه الأهالي في القصبة سنة ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م نحو بناء البيوت، فإنهم اهتموا سنة ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م ببناء الدكاكين في سوق القصبة، وبناء غرف مستقلة (أوضة) أو غرفتين وتخصيصها للإيجار، وهي بداية تشير إلى الاستثمار في العقار، ولا يغيب عن بالنا أثر الزلازل التي هدمت بعض البيوت في القصبة، ودفعت الناس إلى تجديد البيوت المتصدعة أو بناء بيوت جديدة.

حفل سجل الضرائب بمعلومات لتوسع القصبة، بدءاً بتغير نمط البناء وبداية استخدام الباطون والحديد[٤٢]، ثم باستخدام صهاريج المياه لتزويد البيوت بالمياه مباشرة[٤٣]، بعد أن كان الاعتماد على مياه البركة الشرقية، أو الآبار في البيوت. وكانت حكومة الشرق العربي قد باشرت بحفر بئر ارتوازي لقصبة إربد، سنة ١٣٤٤هـ/١٩٢٦م على أمل تزويد القصبة بالمياه، وترتب على ذلك متطلبات محسوبة على الأهالي[٤٤]، وقد أشار السجل إلى حجز دكان رقم ٢٢٠ من أملاك البلدية في حارة السوق، لقاء ما يُطلب من البلدية لسلطة البئر الارتوازي من حصة، أسوة بأهالي القصبة[٤٥].

يبدو من السجل أن دور بلدية إربد أصبح أكبر، فقد اتضح دورها في التنظيم وفتح الشوارع واستملاك المواقع لتوسيع الشوارع، إذ هُدمت غرفة داخل القرية وأضيفت إلى الشارع العام سنة ١٣٥١هـ/١٩٣٢م[٤٦]، كما جرى استملاك عرصة من قبل البلدية ونقلها لاسم البلدية في السجل لأغراض التوسع سنة ١٣٥١هـ/١٩٣٢م،[٤٧] كما استملكت البلدية عرصة شرقي القرية بطريق السرايا

لأغراض توسيع الطريق العام(٤٨)، وانعكست هذه التغيرات على أسعار العقارات في القصبة، وأصبح ثمن الدور مرتفعاً قياساً بالأوضاع السابقة(٤٩)، حتى إن بيتاً من اللبن زاد سعره وتقدير قيمته(٥٠)، وانعكس هذا الأمر على استثمار الأهالي فقد بدأوا بهدم الدكاكين القديمة والخربة وبناء دكاكين جديدة، استغلوها في إيجارات مقبولة(٥١)، وقد تعددت المرافق الجديدة في القصبة، حيث شهد سوق البلدية افتتاح فندق في طابق علوي وكراج ومستودع كاز إضافة إلى بئر السبيل(٥٢).

مع بداية مرحلة (تسوية الأراضي) التي امتدت طوال عقد الثلاثينات في قصبة إربد والأقسام الإدارية التابعة لها، بدأت نقلة نوعية في حياة الأهالي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، انعكست في الإنشاءات وتطور القصبة، هذا الواقع تعكسه دراستنا لهذا السجل الذي يسد نقصاً جوهرياً في هذه المرحلة بسبب إتلاف سجلات البلدية.(*)

الديون والقروض والرهونات [المصرف الزراعي - البيع الوفائي](**)]:

شهدت قصبة إربد وقرى قضاء عجلون وضعاً اقتصادياً صعباً في ظلّ الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي عانت منها الدولة العثمانية، وكان رأس المال المتوفر بين أيدي الأهالي محدوداً بطبقة التجار وكبار المزارعين والموظفين، في حين عانت غالبية الأهالي من ضغط الدولة عليهم بزيادة حجم الضرائب وتعدد أصنافها، وقد دفعت هذه الظروف بأهالي قضاء عجلون إلى الاستدانة ورهن الأراضي الزراعية والعقارات، فانتشرت وابتداء بسنة ١٣٠٦ مالي - ١٣١٥ مالي / ١٣٠٧هـ-١٣١٦هـ/ ١٨٩٠م-١٨٩٩م ظاهرة البيع الوفائي، وفي ١٦ ربيع الثاني ١٣٣١هـ/١٩١٢م صدر قانون يسمح بوضع الأموال غير المنقولة في جميع أجزاء الدولة العثمانية تأميناً للدين، وصدرت تعديلات أخرى تسمح بحفظ حق الدائن والمدين فيما عُرف باسم (معاملات البيع بالوفاء) ضمن دائرة الطابو(٥٣)، وتحتفظ دائرة الأراضي بعمان بمجموعة من هذه السجلات التي تُعرف باسم (دفاتر الضبط) ويعود أقدمها إلى سنة ١٣٠٧هـ-١٣١٦هـ/ ١٨٩٠م-١٨٩٩م.

يُعزز سجل الضرائب معلومات دفاتر الضبط ويؤكدها، حيث إن دائرة الطابو كانت تبعث بمعاملات وافية لعمليات (البيع الوفائي التي تتم على عقارات وأراضي

المدين إلى المالية، ويتم تبعاً لها تسجيل الديون وضبطها، ويمكن متابعة سلسلة الديون ومعاملات البيع الوفائي على سجل الضرائب لقصبة إربد، ودراسة حجم الديون وحركات البيع الوفائي حسب الجدول التالي الذي فرّغناه من مادة السجل.

أ- الديون :

وتمثل الحجوزات التي أجرتها دائرة المالية في القصبة على ممتلكات المدين، لحين استيفاء الدائن لأمواله، وقد رصد السجل مجموعة منها، بعضها مؤرخ، والبعض الآخر لم نعثر على تاريخه:

رقم متسلسل	رقم السجل	نوع العقار	الموقع	السنة الميلادية
١.	٨	دكان	شرقي البلدة	١٩٠٩م
٢.	٦٧	ارض زراعية	القبلية والشرقية	١٩١٠م
٣.	٢١	خانة	وسط القرية	١٩١٢م
٤.	٢١	ارض زراعية	قبلية وبقعة	١٩١٤م
٥.	٣٥	خانة/٢	محلة الجامع وجوار القرية	١٩١٩م
٦.	٢٢	ارض زراعية	قبلية وبقعة	١٩٢١م
٧.	١٣	ارض زراعية	قبلية وشرقية	١٩٢١م
٨.	٢٣	ارض زراعية وخانة	قبلية وشرقية/محلة الجامع	١٩٢٤م
٩.	٣٥١	ارض زراعية	قبلية وبقعة	١٩٢٧م
١٠.	٣٠٤	ارض زراعية	قبلية وبقعة	١٩٣٣م
١١.	١٤	ارض زراعية	قبلية وشرقية	-
١٢.	٣٧	ارض زراعية	قبلية وشرقية	-
١٣.	٤٠	خانة	محلة الجامع	-
١٤.	٤٦	ارض زراعية	قبلية وشرقية	-
١٥.	٧٦	خانة واوضة وعرصة وارض زراعية	قبلية وشرقية ووسط البلد	-
١٦.	٧٧	ارض زراعية	قبلية وشرقية	-
١٧.	٧٨	ارض زراعية	قبلية وشرقية	-
١٨.	٧٩	ارض زراعية	قبلية وشرقية	-
١٩.	٨٢	ارض زراعية	قبلية وشرقية	-
٢٠.	٨٣	ارض زراعية	قبلية وشرقية	-
٢١.	٨٤	ارض زراعية	قبلية وشرقية	-
٢٢.	١٢٧	ارض زراعية	قبلية وشرقية	-
٢٣.	١٣٣	ارض زراعية	قبلية وشرقية	-
٢٤.	١٩٥	ارض زراعية	قبلية وشرقية والسريج	-
٢٥.	٢٣٠	ارض زراعية	قبلية وشرقية	محجوزة لقاء كفالة عبد الرحمن افندي من جُباة الخيّالة.

تؤكد هذه القائمة اعتماد الأراضي الزراعية مادة رئيسية للرهن في أغلبية الرهونات التي تجري تأميناً للديون التي يحصل عليها أصحابها مقابل هذا الرهن،

وهي ظاهرة تُشير إلى حاجة الأهالي إلى السيولة النقدية، وقد تفاقمت هذه الظاهرة في أواخر العشرينات ومطلع الثلاثينات حسبما اتضح من دراسة هذا السجل، ولا شك بأن اعتماد الأراضي الزراعية مادة للرهن، مؤشر على القيمة الحقيقية للأراضي، التي لم تكن قد أصبحت بعد مادة للاستثمار والبيع، وكانت تمثل رأس مال المزارعين وهم الغالبية العظمى من الأهالي.

ب - ظاهرة البيع الوفائي:

تختصر دراسة هذه الظاهرة، حركة رأس المال في القصبة وحقيقة السيولة النقدية في أيدي الأهالي، وخاصة بيد التجار، ويلفت الانتباه مشاركة النساء فيها، وضخامة رأس المال المستخدم في بعضها، حيث وصل أحياناً إلى ٩٠ ليرة ذهب عثمانية، إلاّ أن حدّة هذه الظاهرة التي أدّت إلى رهن عقارات عديدة في القصبة، خفّت مع تأسيس المصرف الزراعي سنة ١٣٠٥هـ/ ١٨٨٧م، فتحوّل الأهالي للاستدانة من المصرف بدلاً من اللجوء إلى أصحاب رؤوس الأموال الذين كانوا على الأغلب من التجار والوافدين، وفيما يلي قائمة بعمليات البيع الوفائي التي سجّلها سجل الضرائب لقصبة اربد وتبدأ بسنة ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م وتنتهي بسنة ١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م، ولا شك بأن هناك عمليات أخرى جرت بعد هذه السنة أيضاً، وكان الموقف الرسمي من هذه الظاهرة سلبياً، وجرت محاولات جادة لمنعه والحدّ من انتشاره بقوّة القانون:

رقم متسلسل	رقم السجل	نوع العقار المرهون	الموقع	السنة	ملاحظات
١.	٩	خان	طريق القلعة	١٩٠٤م	-
٢.	٣	ارض زراعية	شرقية وقبلية	١٩١١م	-
٣.	٨	خانة	طريق القلعة	١٩١٢م	بيعت للسيدة اسما خانم بالوفا لمدة ثماني سنوات
٤.	٢٨	ارض زراعية	شرقية وقبلية	١٩٢٢م	-
٥.	١٥٨	دار وعرصة	جوار القرية	١٩٢٢م	-
٦.	١٦.	ارض زراعية	شرقية وغربية	١٩٣٠م	-
٧.	٢٥	ارض زراعية	شرقية وقبلية	-	-
٨.	٤٥	ارض زراعية	شرقية وقبلية	-	-
٩.	٧٨	ارض زراعية	شرقية وقبلية	-	-
١٠.	٨٥	ارض زراعية	شرقية وقبلية	-	-
١١.	١٢٠	ارض زراعية	شرقية وقبيلة	-	-
١٢.	١٩٨	دار	الحارة التحتا	-	وكالة دورية بقيمة ٩٠ ليرة عثمانية ذهب
١٣.	٣٣٧	ارض زراعية	البقعة والقبلية	١٩٢٣م	اربعين ليرة عثمانية ذهب

وكما هو الحال مع حالات الرهن العادي وحجز الممتلكات في دائرة الطابو والمالية، فإن الأرض الزراعية كانت مادة البيع الوفائي الرئيسة، وكانت مدة الرهن تتفاوت من ستة أشهر إلى عشر سنوات، وشروط الرهن أيضاً تتبع لحجم الدين، حيث تنص العقود على طريقة الاستغلال طوال مدة البيع الوفائي التي يقوم فيها الدائن باستغلال واستثمار العقار والأرض حتى يسترد نقوده، ويُعيد العقار والأرض إلى صاحبه المدين، وعندها تقوم دائرة الطابو بإلغاء إجراءات البيع المؤقت بشهادة مجموعة من الوجوه والأعيان الذين كانت سجلات الطابو تُشير إليهم باسم (وكيل دوري)(٥٤).

جـ - ديون المصرف الزراعي:

أنشأت الدولة العثمانية المصرف الزراعي دعماً للمزارعين، لإنقاذهم من سطوة التجار والمرابين وذلك سنة ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م وفتحت له فروعاً في الألوية والأقضية، وكان المصرف يُقدم القروض للفلاحين بفائدة تقدر بـ٧٪، وقد افتتح أول مصرف زراعي في شرقي الأردن في متصرفية الكرك، سنة ١٣٠٩ مالي/ ١٨٩٤م ثم في الطفيلة والسلط وإربد، ويبدو ان أهالي قضاء عجلون لجأوا إلى المصرف الزراعي، فاتسعت موجة الاستدانة، حتى عجز المدينون عن دفع ما استلفوه من المصرف الزراعي، واضطرت نظارة المالية إلى بيع عقاراتهم وأراضيهم في المزاد العلني، مثل الخان الكائن في الحارة الغربية في قصبة إربد(٥٥)، ودار في القصبة(٥٦)، وأراضي بجوار القصبة(٥٧).

ذكر سجل الضرائب لقصبة إربد أسماء المدينين والعقارات المحجوزة للمصرف الزراعي ما بين سنتي ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م و١٣٥١هـ/١٩٣٢م وفيما يلي القائمة التي استطعنا استخلاصها لديون المصرف الزراعي التي تفاقمت وأصبحت مشكلة حقيقية مع مطلع الثلاثينات وأدت إلى بيع بيوت وأراضٍ بالمزاد العلني، وإيداع أصحابها من غير المقتدرين على السداد في السجون.

رقم متسلسل	رقم سجل	نوع العقار	الموقع	السنة/الميلادية
١.	٣٢	أرض زراعية	قبلية وشرقية	١٩٠٣م
٢.	٣٦	أرض زراعية	قبلية وشرقية	١٩٠٩م
٣.	٦٥	دكان	الحارة الشرقية	١٩٢٠م
٤.	٢٣٨	خانة	جادة حجازي	١٩٢١م
٥.	١٢٢	خانة	طريق القلعة	١٩٢٢م
٦.	٢٤٢	خانة	الحارة الغربية	١٩٢٢م
٧.	٢٧٦	أرض زراعية	قبلية وشرقية	١٩٢٢م
٨.	٢٨٦	دار	غربي القرية	١٩٢٢م
٩.	٣٠٥	دار	الحارة التحتا	١٩٢٢م
١٠.	٦٧	أرض زراعية	شرقية وقبلية	١٩٢٣م
١١.	٤١	خانة	حارة الجامع	١٩٢٥م
١٢.	٢٩١	أرض زراعية	شرقية وقبلية	١٩٢٦م
١٣.	١٦٩	خانة +خانة	غربي البلد+حارة الجامع	-
١٤.	٢٩٤	أرض زراعية	السريح	-
١٥.	٢٣٠	أرض زراعية	البقعة والقبلية	-
١٦.	٤	أرض زراعية	قبلية وشرقية	١٩٢٨م
١٧.	٣٩	خانة	محلة الجامع	-
١٨.	٧٣	أرض زراعية	قبلية وشرقية والمطلع	-
١٩.	٨٨	دكان/٢	حارة الجامع	-
٢٠.	٩٦	خانة	محلة الجامع	-
٢١.	٩٨	خانة	الحارة القبلية	-
٢٢.	١٧٠	أرض زراعية	قبلية وشرقية	-
٢٣.	١٧٥	خانة	داخل القرية	-
٢٤.	١٧٨	خانة وأوضة	الحارة الغربية	حجزت مرتين
٢٥.	١٩٢	أرض زراعية	البقعة والقبلية	-
٢٦.	٢٠١	أرض زراعية	قبلية وشرقية	-
٢٧.	٢١٢	خانة وأوضة	شرقي البلد	
٢٨.	٢١٧	دكان/٦	حارة الجامع	
٢٩.	٢٤١	أرض زراعية	قبلية وبقعة	
٣٠.	٣٨٦	أرض زراعية	قبلية وبقعة	
٣١.	٣٩٠	قهوة ودكان	جوار السرايا	

تختلف هذه القائمة عما سبقها، بشمول أنواع العقار للدكاكين والدور، وهو أمر متوقع في أواخر العشرينات بسبب زيادة هذه المرافق، وكان يتم عادة فكّ الحجز على العقارات، بموجب قرار المجلس الإداري، ويحمل رقماً خاصاً[٥٨]، أو بموجب

حاشية مأمور المصرف الزراعي المحررة على شهادة صاحب الأملاك(٥٩).

الضرائب في السجل:

أ- زمن الحكومة العثمانية والحكومة العربية : (١٣٢١هـ/١٩٠٣م-١٣٣٩هـ/١٩٢٠م):

نص قانون (ويركو الحرب) على: (ضم خمسة وعشرين بالمائة على ويركو المسقفات والتمتع، وقطع ثلاثة بالمائة من مرتبات المأمورين وواردات الأوقاف، وضم عشر ليرات على البدلات النقدية التي كانت تستوفى من أفراد الرديف والاحتياط وضم عشر بارات على كل كيلو من الملح، وقطع خمسة بالمائة وعشرة بالمائة من النفقات السفرية للمأمورين(٦٠)) وفي ١٠ مارس ١٣٣٠هـ/١٩١١م أصدرت الدولة العثمانية قانوناً يقضي بضم خمسين بالمائة على ويركو الأراضي، وقد جاء في قرار مجلس شورى الحكومة العربية رقم ١٧٠ الصادر في ٣ تشرين الثاني لسنة ١٣٣٧هـ/١٩١٨م، إلغاء (قانون ويركو الحرب) وأشارت مذكرة مجلس الشورى إلى نص الإلغاء بالآتي:

(قرئت مذكرة رئيس المالية بحق ضريبة الحرب، حيث وجد أن القانون المسمى (قانون ويركو الحرب) المؤرخ في ٥ رمضان سنة ٣٣٠مارت، و١٥ أغسطس سنة ١٣٢٨هـ محدد لثلاث سنوات وقد انقضى أجله، وهو مُجحف بحقوق الأهالي والمأمورين معاً، لكونه ضريبة على ويركو المسقفات ضميمة مع ان الويركو المذكور بحدّ ذاته ثقيل، وتأسس على قيم فاحشة، ومضروب على حاجيات ضرورية كالملح اللازم لجميع الناس، وعلى رواتب المأمورين وأصحاب المعاشات، فقد تقرّر بالاتفاق استناداً إلى المادة الثانية من التعليمات المؤرخ في ٦ تشرين الأول ١٣٣٧هـ/١٩١٨م المتضمن وظائف مجلس الشورى، أن يلغى القانون المذكور وذيوله إن كان له ذيول، ثم إن القانون المؤرخ في ١٠ مارس سنة ١٣٣٠هـ/١٩١١م، القاضي بوضع ضريبة بحساب الخمسين بالمائة ضميمة على ويركو الأراضي، حيث إنه مُجحف بحقوق المزارع، ومتوجب لتأخر الزراعة جداً.يُعتبر ملغي)(٦١).

ويبدو أن الضرائب والرسوم كانت تستوفى على أقساط، وهي ضرائب المسقفات والأراضي والمقاطعات وبدلات العشر على الأراضي الأميرية والتجهيزات

وثمن التذكرة، وتؤخذ هذه الضرائب على أربعة أقساط في آذار وآب وتشرين الأول وكانون الأول في أواخر أيام الدولة العثمانية، لكن الحكومة العربية استوفت القسط الأول في نيسان والثاني في حزيران والثالث في آب والرابع في تشرين الأول(٦٢) وتمّ استيفاء ضريبة المسقفات والأراضي بالقرش المصري، بدلاً من العثماني توحيداً للقيود(٦٣)، ومقدار الويركو على المسقفات والأراضي بالقرش المصري يساوي سبعة وثمانين قرشاً وسبعين سنتيماً مصرياً عن كل مائة قرش عثماني(٦٤).

إن الدراسة المدققة في قيمة الضرائب المذكورة في السجل، تعطينا تصوراً تفصيلياً لنوعية الضرائب التي تم استيفاؤها في السنوات الخمس عشرة الأخيرة من أيام العثمانيين، فقد استخدم السجل الخانات التالية:

١- الأملاك، وتمّ فيها تسجيل قيمة البيوت والدكاكين والعرصات.

٢- خانة الضريبة المفروضة على الأملاك التي تقل قيمتها عن ٢٠,٠٠٠ ليرة عثمانية.

٣- خانة الضريبة المفروضة على الأبنية المُعدّة للإيجار.

٤- استخدمت خانة الملاحظات لتسجيل قيمة ضريبة ويركو الحرب.

٥- لم يتم تسجيل قيمة ضريبة التمتع في خانة قيمة ضريبة التمتع.

ويبدو ابتداء أن قيمة ضريبة الأملاك كانت محددة وأن النسبة كانت حسب الأصول، فقد دفع مدير مال إربد السابق عبد الله نيازي التل ما مقداره ليرة عثمانية وعشرة قروش ضريبة على العرصة التي يملكها في طريق القلعة والتي قدّر السجل قيمتها بـ١٢٥٠ ليرة، ولم نستطع تحديد قيمة ويركو الحرب بسبب تمزق خانة الملاحظات(٦٥)، كذلك الحال مع وقف الجامع الشريف، وتم استيفاء (٣٤٩) ليرة عن ممتلكات الوقف، موزعة على النحو التالي:

- ٣٧,٢٠٠ ليرة عن الخانة الواقعة في طريق القلعة، والتي قدرت قيمتها بـ٧٥٠٠ ليرة.
- ليرات عن الخانة الأولى الواقعة في محلة الجامع، وقدرت قيمتها بـ٨٠٠ ليرة.

- ٥ ليرات عن الخانة الثانية الواقعة في محلة الجامع أيضاً، وقدرت قيمتها بـ١٠٠٠ ليرة.
- ٥ ليرات عن العرصة الواقعة بجانب طريق السرايا وقدرت قيمتها بـ١٠٠٠ ليرة، ودفع ٣٠٠ ليرة عن خمسة دكاكين مع حاصل قدرت قيمة كل مخزن بـ٦٠٠٠ ليرة. أي ما مجموعه ٣٠,٠٠٠ ليرة، وهذا يعني أن قيمتها أكثر من ٣٠,٠٠٠ ليرة، وان الضريبة المفروضة عليها تبلغ ٨,٠٪، في حين يدفع صاحب العقار الذي تقل قيمته عن ٢٠,٠٠٠ ليرة ما مقداره ٠,٥٪ فقط، وكانت قيمة ما دفع عن ممتلكات الوقف مطابقة للنسبة، إضافة إلى ضريبة ويركو الحرب[٦٦]، وفي سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م دفع أمين آغا بن محمود آغا وأشقاؤه أحمد ومحمود ومحمد ديب ١٨ قرشاً قيمة ويركو الحرب، وتم تخمين قيمة خانة خراب يملكونها في طريق القلعة بـ٥٠٠ ليرة فقط، في حين خُمنت خانة أخرى جيدة في طريق القلعة بـ٥٠٠٠ ليرة، وكانت الخانة الثالثة المملوكة لهم في طريق القلعة مؤجرة، وقدرت قيمتها بـ١٠٠٠ ليرة، إضافة إلى قهوة في طريق القلعة، قُدرت قيمتها بـ ١٠٠٠ ليرة ودكان في طريق القلعة وقيمتها بـ ١٠٠٠ ليرة، وعرصة في طريق القلعة قُدرت قيمتها بـ١٥٠٠ ليرة، مع قطع أرض زراعية، الأولى في موقع القطعة القبلية ومساحتها ٣١٨ دونماً قُدرت قيمتها بـ٢٥,٥٠٠ ليرة، والثانية في القطعة الشرقية ومساحتها ٣١٨ دونماً أيضاً وقُدرت قيمتها بـ٢٥,٥٠٠ ليرة، أي ما مجموعه ٥١,٠٠٠ ليرة، وكان مجموع ما دفعه أمين آغا وأخوته ٢٦٩ ليرة، إضافة إلى ١٨ قرشاً ضريبة ويركو حرب[٦٧].

هذا النموذج الذي أوضحناه للضريبة المستوفاة على الأملاك والأملاك المؤجرة والأراضي الزراعية وويركو الحرب يمثل الآلية التي اتبعتها الدولة العثمانية في استيفاء الضرائب من الأهالي قبل نشوب الحرب العالمية الأولى صباح السبت في العاشر من رمضان ١٣٣٢هـ/الموافق ٢٦ تموز ١٣٣٠ رومي/١٣ آب ١٩١٤م[٦٨]، ولأن الضرائب المستوفاة محددة على الأملاك والأراضي الزراعية، فإننا سنعمد إلى رصد ضريبة ويركو الحرب التي تقضي بضم خمسة وعشرين بالمائة على ويركو المسقفات والتمتع، وابتداء من ١٠ مارس ١٣٣٠هـ/ ١٩١١م، تم ضم خمسين بالمائة على ويركو الأراضي، حسبما رصدها السجل، في محاولة للتأكد من وضع أهالي القصبة

المالي، علماً بأن السجل لم يُحدد نوع العملة المُستخدمة، لأنها بالطبع كانت الليرة العثمانية والقرش الصاغ والبارة وهي أصغر فئة من فئات النقد العثماني.

رقم السجل	مقدار الضرائب	مقدار ضريبة ويركو الحرب	رقم السجل	مقدار الضرائب	مقدار ضريبة ويركو الحرب
.١	١,١٠	ممزق	.٢	٣٩٤,-	ممزق
.٣	٢٦٩,-	١٨,-	.٤	١٣٧,-	٢٥,٢٠
.٥	٤١٥,-	١١٥,١٠	.٦	١١٦,-	(؟) , ٢٠
.٧	١٢,٢٠	١,١٥	.٨	٤٥٣,٣٠	٣٦,٢٠
.٩	ممزق	١٠,٠٥	.١٠	٣٢,٢٠	٩,٣٠
.١١	٣٠٥,-	٥,٢٠	.١٢	١٥,-	ممزق
.١٣	٦٤٩,٢٠	١٨,٣٠	.١٤	١٣١,٢٠	ممزق
.١٥	٣٧	٦,٥	.١٦	٧٧,١٠	٤,١٠
.١٧	٥٧,٢٠	١٦,-	.١٨	٦٥,-	١٥,١٠
.١٩	١٠,-	٢,٣٠	.٢٠	٣٤٦,٢٠	٥١,٣٠
.٢١	٤٧,٢٠	٧,٣٠	.٢٢	٥٢,٢٠	ممزق
.٢٣	١١٥,-	١٢,٠٥	.٢٤	٧٠,٢٠	ملغى
.٢٥	٧٥,-	١,١٥	.٢٦	٧٨,-	٢,٣٠
.٢٧	٧٤,١٠	ممزق	.٢٨	٧٥,٢٠	٢,-
.٢٩	١٠,٢٠	-,٠٥	.٣٠	٢,٢٠	-,٢٥
.٣١	٢,٢٠	-,٢٥	.٣٢	١٠٧,-	١,٢٠
.٣٣	١٧,٢٠	غير مسجل	.٣٤	١٥١,-	٤,٠٥
.٣٥	١٥١,-	٤,٠٥	.٣٦	١٧٣,٢٠	١٠,٣٥
.٣٧	١٤٦,-	٤,١٥	.٣٨	١٣٩,٢٠	٤,١٠
.٣٩	١٩,-	٥,١٠	.٤٠	٥٥,١٠	٢,٣٥
.٤١	١٥١,٢٠	غير مسجل	.٤٢	١٤٣,-	٨,٢٠
.٤٣	١١٢,-	غير مسجل	.٤٤	١٥٣,-	١٧,-
.٤٥	١١٤ ,٢٠	٣,٢٠	.٤٦	١٩٨ ,٢٠	١٧ ,١٥
.٤٧	١٤٧,-	٣,٠٥	.٤٨	١٠٩,٢٠	٢,٠٥
.٤٩	١٣٤,٢٠	١٠,٢٠	.٥٠	١٠,-	غير مسجل
.٥١	٣٦٨,-	٦٤,٣٠	.٥٢	٢٤٧,-	٣٠,٣٥
.٥٣	١٨٠,-	٥٠,-	.٥٤	١٠٩,-	٣٠,٢٠
.٥٥	٢٢٨,٣٠	٩٦,٣٠	.٥٦	٣٣,-	١٨,٣٠
.٥٧	١٥٣,-	١,٢٠	.٥٨	٢١٥,-	غير مسجل
.٥٩	١٥,-	٤,١٠	.٦٠	١١,٢٠	١٤,٢٥
.٦١	٨٥,-	٩,١٥	.٦٢	٢٠,-	٢,٣٠
.٦٣	٥٠٩,-	١٤١,٢٠	.٦٤	٦٧,٢٠	غير مسجل
.٦٥	٢٠٢,٢٠	٥٦,١٠	.٦٦	٦٧,-	١٨,٣٠
.٦٧	٦٣,٢٠	٣,٢٠	.٦٨	٤٠,-	١١,٠٥
.٦٩	١٠٧,-	٢٩,٣٥	.٧٠	٢١٦,-	٧,-
.٧١	٥,-	١,٢٠	.٧٢	٢١٩,-	٨,٢٥
.٧٣	٢٠٤,٣٠	١٩,-	.٧٤	١٢,٢٠	غير مسجل
.٧٥	-,٢٠	-,١٠	.٧٦	١٨٥,٣٠	١٣,٣٠
.٧٧	١٣٦,-	-,٣٠	.٧٨	١٥٣,٢٠	٥,-

٧٩.	١٤٦،-	٢,٣٥	٨٠.	٧٤,١٠	١,٣٠
٨١.	١٠٧،-	غير مسجل	٨٢.	١٤٥,٢٠	٤,١٠
٨٣.	٢٥٩,٢٠	٩،-	٨٤.	١٧٨,٢٠	١١,٣٥
٨٥.	٤٤,٢٠	٢,٠٥	٨٦.	٦٠،-	٩,١٠
٨٧.	٧,٢٠	٢,٠٥	٨٨.	٢٤٥,٣٠	٣٣،-
٨٩.	١٤٠،-	١٦,٣٠	٩٠.	١,٢٥٠	-،١٥
٩١.	٥،-	-،٣٠	٩٢.	٦٠،-	٥,٢٥
٩٣.	٥٦،-	٥,٢٥	٩٤.	٣٠،-	٨,٢٥
٩٥.	٦,١٠	١,٣٥	٩٦.	٣٧،-	٥,٢٥
٩٧.	١٤٠،-	٤٠,١٠	٩٨.	٥٠،-	١٣,٣٥
٩٩.	٦٩,٢٠	غير مسجل	١٠٠.	٩٢,٢٠	٢٠,٠٥
١٠١.	٤٥،-	١٢,٢٠	١٠٢.	٢٢،-	٦,٠٥
١٠٣.	٨٠،-	٢٧,٣٠	١٠٤.	٤٧,٢٠	١٣,٠٥
١٠٥.	٣٥،-	٩,٣٠	١٠٦.	٧,٢٠	٢,٠٥
١٠٧.	٤،-	-،٣٥	١٠٨.	٢،-	-،٢٥
١٠٩.	١٠،-	غير مسجل	١١٠.	١٤٢،-	٦١,٠٥
١١١.	٩٥،-	٢٦,١٥	١١٢.	١٥,-	غير مذكور
١١٣.	٥,-	-,٣٠	١١٤.	٩٧,-	٢٣,٢٥
١١٥.	٣٥,-	غير مسجل	١١٦.	١٥,-	غير مسجل
١١٧.	٢٧,-	٧,٢٠	١١٨.	٣٥,-	٤,٣٥
١١٩.	١٠,-	غير مسجل	١٢٠.	١٥٤,-	٥,٠٥
١٢١.	٤,٤٠	٣,٠٥	١٢٢.	١٥,-	٢,٣٠
١٢٣.	-,٨٠٠	١,٠٥	١٢٤.	ممزق	٢١,-
١٢٥.	ممزق	٥,٣٥	١٢٦.	٣,-	-,٣٥
١٢٧.	٣٠,-	٨,١٥	١٢٨.	٣٠,-	٨,١٥
١٢٩.	١٧,-	٤,١٠	١٣٠.	٥,٢٠	٩,٠٣٠
١٣١.	١,١٠	-,٣٠	١٣٢.	١٣٦,-	غير مسجل
١٣٣.	٢٥,-	٧-	١٣٤.	١٠٢,-	غير مسجل
١٣٥.	١٤,-	غير مسجل	١٣٦.	ممزق	٥٧,٣٠
١٣٧.	١١٧,٢٠	٣٢,٢٥	١٣٨.	٦٥,-	٧,-
١٣٩.	١١٦,-	٣,١٠	١٤٠.	٧٠,-	٨,١٠
١٤١.	٤٦,-	غير مسجل	١٤٢.	٢٢,٢٠	٥,٢٥
١٤٣.	١٠,-	١,٢٠	١٤٤.	١٣٥,-	غير مسجل
١٤٥.	١٦,-	-,٣٠	١٤٦.	٨٦,-	غير مسجل
١٤٧.	٢,-	غير مسجل	١٤٨.	٦٣٣,-	١٦٣,٠٥
١٤٩.	٧٥,-	١٢,٢٠	١٥٠.	٢٢,-	-,١٥
١٥١.	٤٣،-	١٢،-	١٥٢.	٧,٢٠	٢,١٠
١٥٣.	١٥،-	٤,١٠	١٥٤.	٥،-	١,١٥
١٥٥.	١٠،-	١,١٥	١٥٦.	٧،-	٢,٠٥
١٥٧.	٥،-	١,١٥	١٥٨،	٥٠،-	١,٣٠
١٥٩.	٢١٥،-	٥٩,٣٠	١٦٠.	٢,٢٠	غير مسجل
١٦١.	١١,١٠	٣,١٠	١٦٢.	٨،-	غير مسجل
١٦٣.	٨،-	غير مسجل	١٦٤.	٦٨،-	غير مسجل
١٦٥.	٥،-	١,٢٠	١٦٦.	٧٠,٢٠	-،٣٠

.١٦٧	-,٦٨	غير مسجل	.١٦٨	٥٠,٥٠	غير مسجل
.١٦٩	-,٣٠	٥,٢٥	.١٧٠	٩٥,٣٠	غير مسجل
.١٧١	-,٤١	غير مسجل	.١٧٢	-,١٠	١,٢٠
.١٧٣	٢,٢٠	-,٣٠	.١٧٤	٧,٢٠	غير مسجل
.١٧٥	-,٤٩	٤,١٠	.١٧٦	-,٤٦	غير مسجل
.١٧٧	٤٧,٢٠	٢,٠٥	.١٧٨	١٧,٢٠	٤,٣٥
.١٧٩	٢,٢٠	غير مسجل	.١٨٠	١٣,٢٠	٣,٣٠
.١٨١	٥٨,٢٠	١٤,٢٠	.١٨٢	-,٢٥	-,٣٠
.١٨٣	-,٣٥	١,١٥	.١٨٤	٢,٢٠	-,٠٣٠
.١٨٥	٢,٢٠	-,٠٣٠	.١٨٦	٢,٢٠	-,٣٠
.١٨٧	-,٣٨٠	٥,٣٠	.١٨٨	-,٣٨٠	٥,٢٥
.١٨٩	٢,٢٠	-,٠٣٠	.١٩٠	١٥٢,٢٠	,-٠٣٠
.١٩١	١١,١٠	-,١	.١٩٢	١٢٤,٣٠	غير مسجل
.١٩٣	-,١٥	غير مسجل	.١٩٤	-,٦٠	غير مسجل
.١٩٥	-,٢٧٠	غير مسجل	.١٩٦	-,٧٠	-,٧
.١٩٧	٧,٢٠	٢,٠٥	.١٩٨	-,٥	١,٢٠
.١٩٩	-,٥	-,٣٠	.٢٠٠	-,٢٠	٢,٠٥
.٢٠١	٣٥,٢٠	٢٠ بارة	.٢٠٢	٢,٢٠	٣٠ بارة
.٢٠٣	-,١٤٠	٣٨,٣٥	.٢٠٤	-,١٥	٤,١٠
.٢٠٥	-,٨٠	٢٢,١٠	.٢٠٦	-,١٣٠	١٩,٢٠
.٢٠٧(*)	-,٨٠	غير مسجل	.٢٠٨	-,١٩٥	غير مسجل
.٢٠٩	٣٠,٢٠	غير مسجل	.٢١٠	٦,٣٥	غيرمسجل
.٢١١	-,٣٠	غير مسجل			

يبدو أن ضريبة ويركو الحرب كانت إضافة قاسية على المكلفين، إذا ما أخذت الفترة الصعبة التي عانى فيها الرعايا من تبعات الحروب المتتابعة التي تورطت فيها الدولة، ودفعتها إلى إصدار قانون (سدّ عجز ميزانية سنة ١٣٣٠هـ/١٩١١م) من ١٠ مارس، ويقضي بضم قيمة خمسين بالمائة على ويركو الأراضي، وكانت قد أصدرت قانوناً آخر بتاريخ ١٠ شباط ١٣٢٩هـ/١٩١١م ويقضي بضم مائة بالمائة على خرج المحاكم وخرج تذاكر النفوس وعلى سندات المصرف الزراعي والمعاش والمستدعيات وضم خمسة وعشرين بالمائة على رسوم الأغنام والبقر والخنازير[٦٩]، وقرر مجلس شورى الحكومة العربية بقرار رقم ١٥ وجوب استيفاء جميع الضرائب العائدة للخزينة المالية ولسائر الدوائر الرسمية، ما عدا ويركو المسقفات والأراضي بالقرش المصري بدلاً من القرش العثماني، لأن المسقفات والأراضي قد تم تخمينها أصلاً بالقرش العثماني[٧٠]، وأكد القرار بأنه يجب تطبيق القاعدة التي تقول بأن مقدار الويركو على المسقفات والأراضي بالقرش المصري يساوي سبعة وثمانين قرشاً وسبعين سنتيماً مصرياً عن كل مائة قرش عثماني، وذلك على الضمائم التي أضيفت

على ويركو المسقفات والأراضي وهي: التجهيزات العسكرية، حصة المعارف، الطرق، رسوم الملح، لكن مجلس الشورى عاد في قرار لاحق، وشمل ويركو المسقفات والأراضي بالقرش المصري بدلاً من القرش العثماني[٧١]، كما وافق مجلس الشورى على إلغاء الضم وقيمته خمسة بالمائة على ضريبة التمتع التي تؤخذ باسم (حصة طرق الولاية) بسبب إلغاء ضريبة الحرب لأن (إلغاء ضريبة الحرب، يتضمن إلغاء ما يتفرّع عنها) وكانت الفقرة الخامسة من قانون (ضريبة الطرق) تتضمن ضم خمسة في المائة على الضريبة[٧٢].

أما ضريبة الأعشار، فقد أكد مجلس الشورى في بلاغ رقم ٥٧ بأن الأموال الأميرية والأعشار جرى تخمينها قبل إعلان الاستقلال العربي في ٣٠ أيلول ١٣٣٧هـ/١٩١٨م، على نسبة الأوراق النقدية العثمانية، ولذلك قرّر مجلس الشورى أن يتم تحصيل الأموال من المسكوكات المعدنية على قدر ما تبلغ القيمة المخمنة بالورق النقدي ولأن (هذه النسبة تختلف باختلاف الزمان والمكان، تقرّر أن يكتفي باستيفاء ٣٠٪ فقط من المطاليب المذكورة بالمسكوكات المعدنية، وتترك نسبة الـ٧٠٪ الباقية، أما الذين سدّدوا ما عليهم لآخر السنة الحالية (١٣٣٧هـ/١٩١٨م) فلا يتم التعرض لهم، وبالمقابل فإن الأقساط التي يتم تخمينها، يجب أن تُستوفى نقداً معدنياً)[٧٣] وفي قرار رقم ٤٥٩ الذي صدر في ٢ نيسان ١٣٣٨هـ/١٩١٩م، أشار مجلس الشورى بأن على الأهالي دفع عشرين قرشاً مصرياً عن كل مائة قرش عثماني، وبأن العقود والتعهدات التي جرت أثناء الحرب، أي بعد تداول أوراق النقد العثمانية وكانت محددة بالنقد فضة أو ذهباً تُستوفى حسب التعهد، إن فضة ففضة وإن ذهباً فذهبا، ويمكن للأوراق النقدية المصرية التي تتداولها الحكومة العربية أن تقوم مقام الذهب والفضة في هذه الحال[٧٤].

هذه هي القواعد والأسس التي حكمت استيفاء الضرائب زمن الحكومة العربية (٣٠أيلول ١٣٣٧هـ/١٩١٨م - ٢٤ تموز ١٣٣٩هـ/١٩٢٠م) فكيف تم تطبيق هذه القوانين على السجل..؟ وهل يمكن قراءة التغيير من خلاله..؟

ابتدأ الموظف المخول بالتسجيل وتدوين الوقوعات على السجل، بالكتابة باللغة العربية، وهي السمة الأساسية لسجلات الحكومة العربية رغم ان السجل العثماني

ظل مستخدماً، وكانت المعاملات التي جرت في هذه المدة محدودة جداً، (رقم ٤، ٤٠، ١٥٣، ١٥٨، ١٧٨، ٢٠٠، ٢١٢، ٢٢٦، ٢٣٧، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٣٥١) ومجموعها ٢١ وقوعاً، وهي جميعها حالات نقل ملكية فقط، إذ لم يتم استحداث أي إنشاءات أو تغييرات على الممتلكات خلال هذه الفترة، لذا، فإننا لا نجد ما يُضيف جديداً لدراسة الضرائب زمن الحكومة العربية من خلال السجل.

الضرائب في عهد الإمارة (١٣٣٩هـ/١٩٢١م – وحتى نهاية استخدام السجل ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م :

أولت حكومة إمارة الشرق العربي منذ قيامها، اهتماماً خاصاً للأرض والزراعة، لأنها تمثل مصدر دخل رئيس لخزينة الدولة، ومثلت ضريبة الاعشار الضريبة الرئيسة في الإمارة، وقد أوردت الجريدة الرسمية توضيحاً للأعشار المتوارثة من أيام العثمانيين، حددت فيه الموقف الرسمي منها، فقالت : (..من المعلوم أن الضرائب المترتبة والموروثة عن الحكومة العثمانية ليست عادلة سواء من ناحية نسبتها للأراضي أو طريقة فرضها أو توزيعها على القرى والمكلفين، وهذه الضرائب تتألف من ضريبة العشر وضريبة الويركو وبدل الطريق، فضريبة العشر مطروحة إما بصورة مقطوعة، كما هو الحال في المقاطعات الشمالية والجنوبية، أو بطريقة تخمين المحصولات كما هو جارٍ في لواء البلقاء، أما ضريبة الويركو فإنها في الأصل فرضت على أفراد المكلفين وأُضيفت في المقاطعات الشمالية والجنوبية في ضريبة العشر المقطوعة، في حين كانت مشوشة في لواء البلقاء[٧٥]، وقد ألغت الإمارة ابتداء طريقة الأعشار بالمزايدة العلنية، حيث أصدرت في أيلول ١٣٤٠هـ/١٩٢١م قانون قبول مطالب الملتزمين المتحققة عند الزراع من أصل بدلات الالتزام العائد للخزينة، ويقع في ثماني مواد ويحسم الوضع المعلق بين المزارعين والملتزمين[٧٦]، وأعطت الإمارة اهتماماً استثنائياً بتسوية الأراضي وتحديد الحقوق على الأرض، وضمان حقوق الدولة أيضاً، وقد صدر نظام تحرير الأراضي ونشرته الحكومة في الشرق العربي ضمن الأعداد ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠ وذلك ما بين ١٧ ربيع الثاني ١٣٤٢هـ/٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٣م و ١٦ جمادى الأولى ١٣٤٢هـ/٢٤ كانون الأول ١٩٢٣م، ووضع ذيل معدل له في ٣١ كانون الأول ١٩٢٣م، ونشرته الجريدة الرسمية

في ١٥ ربيع الأول ١٣٤٣هـ/١٣ تشرين الأول ١٩٢٤م في العدد ٧٤(٧٧)، وقد تحقق للدولة ذلك بصدور قانون تحرير الأراضي وتثمينها لسنة ١٩٢٧م، وذلك في ١٦ تشرين الأول ١٣٤٥هـ/١٩٢٧م(٧٨)، وبموجبه تمّ النص على ضرورة تعيين حدود القرى وحراج الدولة وأملاكها الأخرى، وبحدود قطع الأراضي الداخلة ضمن حدود القرية، وتعيين قيمة كل أرض وتسجيلها من أجل فرض الضرائب عليها، ونصّ القانون على ضرورة الالتزام بالمتر كوحدة مساحة للقياس، وتعيين مساحات الأرض بالدونمات، بواقع الدونم ألف متر مربع(٧٩)، وقد حدّد قانون تسوية الأراضي لسنة ١٣٥١هـ/١٩٣٣م المقصود بعبارة التسوية بأنه: تسوية جميع المسائل والاختلافات المتعلقة بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي مهما كان نوع ذلك الحق)(٨٠) وكان مقدار ضريبة الأعشار المفروضة على أراضي الإمارة يصل إلى ١٢,٥٪ من المحصول، وكانت تُجبى على الخانات (الأسر) لا على أساس المحصول(٨١). وقد أكدت جريدة الكرمل الصادرة بحيفا في أيلول ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م، بأن هناك خللاً في نظام الضريبة يجب تصحيحه، بأن تُفرض الضريبة على أساس نسبة دخل الأهالي، وأن تكون زيادة الضريبة موقوفة على زيادة الإنتاج(٨٢).

عالجت المادة الثالثة من قانون ضريبة الأراضي لسنة ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م موضوع الضرائب، بأنه (بعد تعيين حدود أي قرية أو أرض للدولة، يقدر الدخل السنوي للأرض الواقعة في تلك الحدود ويُدون، وتنفيذاً للغرض المقصود من هذا التثمين، تقسم الأراضي إلى عدة قطع متناسبة، ويُقدر الدخل السنوي لكل قطعة على حدة) وجاء أيضاً في نص المادة نفسها بأن الدخل السنوي هو (الدخل الذي يحتمل أن ينتجه مزارع يفلح أرضه بطريقة جيدة ومناسبة وفقاً لقواعد الفلاحة المتبعة في المنطقة المجاورة لأرضه خلال سنة متوسطة الإنتاج)(٨٣).

وتلخص جلسات المجلس التشريعي الأردني الأول الرأي القانوني في ضريبة العشر ووضع الفلاح، ففي الجلسة السادسة المنعقدة في يوم الاثنين ١٩٣٠/١١/١٧م، قال أحد أعضاء المجلس محتجاً: (..أين الرحمة بحالة المكلف الأردني التي تستوجب تنزيل قسم من الأعشار المقطوعة التي كانت تدفع بالقرش التركي وسعر المجيدي عشرين قرشاً، ثم أصبحت هذه القروش التركية قروشاً فلسطينية، دون أن ينظر إلى الفرق ما بين القرشين، والبَون بينهما شاسع، مع أن

الحكومة التي تعتبر القرش التركي قرشاً فلسطينياً هي التي وضعت قانوناً في عام ١٩٢٣م يقضي باستيفاء مائة قرش مصري عن كل ١٢٨ قرش سوري، واعترفت في هذا القانون ان القرش الفلسطيني الذي حلّ محل القرش المصري، هو عين القرش السوري، وطبعاً كان يجب أن تعرف أن هذا القرش الفلسطيني غير التركي)[٨٤].

هذا هو الواقع النظري فكيف تم ضبط نسبة الضريبة قانونياً..؟

ورد في المادة الخامسة من قانون ضريبة الأراضي لسنة ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م تحديد للضريبة على الأرض بنسبة ٦٪ من دخل الأرض السنوي، وحلت هذه الضريبة محل الضرائب السابقة (الأعشار، الويركو، بدلات الطريق) وتم تطبيق هذا النظام في أقضية الكرك والطفيلة ومعان مع بداية السنة المالية ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م و ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م[٨٥] حسب القرار رقم ٣٥٠ الصادر في ١٩ آب ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م، وفي ٢٢ تشرين الثاني ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م، صدر القرار رقم ٥٠٦ المؤرخ في تشرين الثاني والمتضمن تطبيق القانون في كل من قضاء مأدبا وعشائر بني حميدة[٨٦] وفي ٢ كانون الأول ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م، صدر القرار رقم ٣٠ المتضمن تطبيق هذا القانون في قضاء عمان وبين عشائر بني صخر[٨٧] في حين طبق القانون في قضاء السلط بموجب القرار رقم ٣١٩ الصادر في ٤ نيسان ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م[٨٨] وأخيراً في قضاء الكرك بموجب القرار رقم ٥٥٥ المؤرخ في ١٨ آب ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م[٨٩]. إلا أننا لا نعثر على تحديد لزمن تطبيق القانون في إربد، الذي يضم السجل الذي ندرسه.

ويمثل قانون الأراضي لسنة ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م نقلة نوعية في تحديد الضرائب، حيث تم اختصار ضرائب الأعشار والويركو وبدلات الطرق في ضريبة الأراضي لسنة ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م، وأصبحت الجباية تتم دفعة واحدة أو على أقساط تبعاً لرأي المجلس التنفيذي مراعاة للوضع الزراعي، وفي شهر شباط لسنة ١٣٤٥هـ/١٩٣٥م ألغى قانون جباية الضرائب لسنة ١٩٣٥م العمل بالقانون العثماني وبشكل نهائي[٩٠].

هذا هو الجانب النظري للضرائب المستوفاة على الأرض، فما هو الواقع الذي طبقه السجل..؟

يمكن تلخيص المادة المتوفرة لفترة إمارة شرقي الأردن، وحتى نهاية استخدام السجل سنة ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م، بأنها محدودة في الجزء الأول من السجل، الذي

يحتوي على مادة الفترة العثمانية بشكل رئيسي، مع إشارات بسيطة لمرحلة الحكومة العربية الفيصلية، أما مادة مرحلة الإمارة فتتمثل في الجوانب التالية:

١- مادة الانتقالات والفراغ، وجميعها تمثل حالة انتقال الملكية من الآباء إلى الورثة.

٢- مادة فك رهن الحجوزات والبيع الوفائي والمصرف الزراعي.

٣- مادة الإنشاءات التي أصبحت تمثل مادة جديدة في الجزء الثاني من السجل، وخاصة لفترة سنة ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م حيث شهد هذا العام حالة واضحة من الإنشاءات الجديدة في قصبة إربد، ويمكن متابعة هذا النشاط العمراني ابتداء برقم ٢٧٩ في السجل وحتى نهايته الذي يشير إلى رقم ٤٩٠.

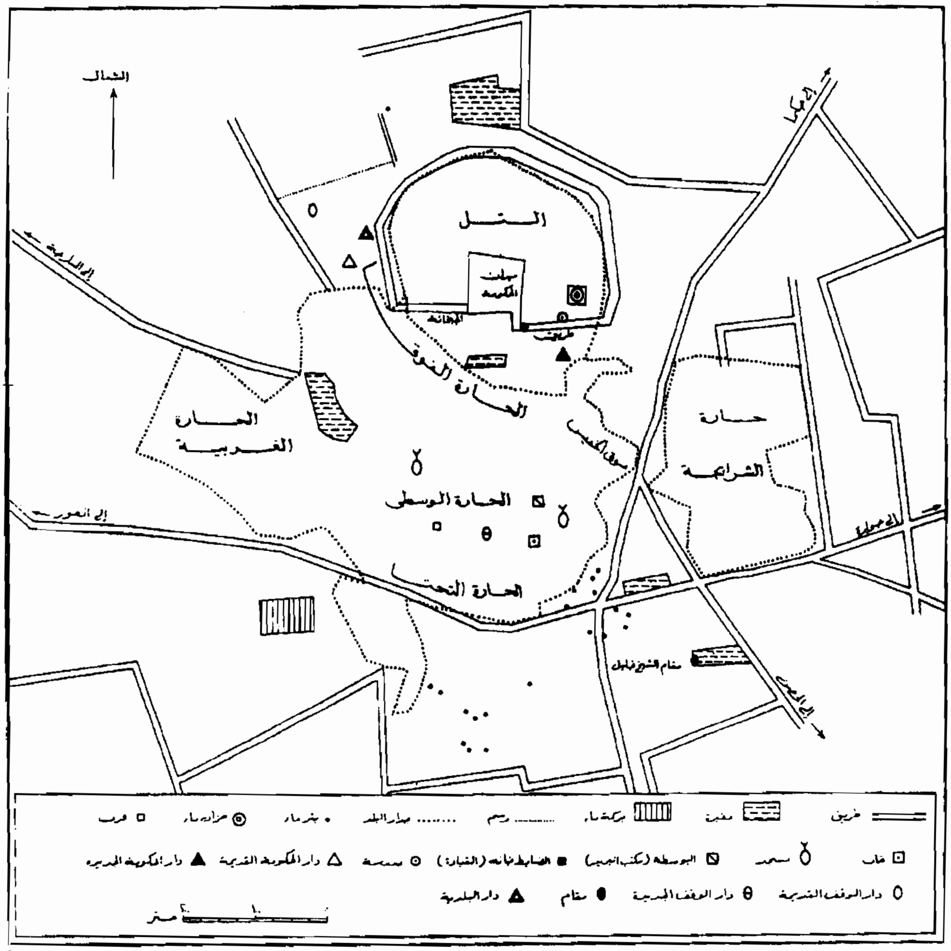
٤- ويبدو أن السجل ظل يعتمد حتى سنة ١٣٤٩هـ/١٩٣٠م على (البلاغ العثماني المؤرخ في ٩ شباط ٣٢٩ رقم ٢٤٥) في الإشارة إلى استقطاع الضريبة التي تمثل ٨,٠٪ من القيمة المخمنة للعقار[٩١] وذلك بسبب رفع فرق الضريبة المترتبة على الدور من ٥,٠٪ إلى ٨,٠[٩٢] في خانة الأملاك.

٥- ويمثل هذا السجل مرحلة سابقة على تطبيق قانون ضريبة الأراضي الصادر سنة ١٣٥٣هـ/١٩٣٣م، حيث اعتمد على القوانين العثمانية المرعية، وعلى إجراءات الحكومة العربية التي ألغت الضرائب الجائرة في أواخر أيام العثمانيين، ولم يتم تطبيق ضريبة الأراضي إلاّ في السنوات الثلاث الأخيرة من استخدام السجل، الذي انتهى استخدامه سنة ١٣٥٥هـ/١٩٣٦م، وهذا يعني أن المادة التي تعود إلى فترة الإمارة محدودة.

خاتمـــــة :

حاولت هذه الدراسة وضع آلية للتعامل مع مصدر محلي، هو سجلّ ضرائب قصبة إربد في أواخر أيام الدولة العثمانية وبداية الدولة الحديثة، وتبين من دراسته أنه مصدر غنيّ للتعرف إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي والعمراني للقصبة في هذه المرحلة الانتقالية، حيث شهدت قصبة إربد نشاطاً عمرانياً واضحاً، وتزايداً في أعداد المباني، رغم استمرار ظاهرة الديون والقروض والبيع الوفائي ورهن العقارات والأراضي للمصرف الزراعي.

خارطة إربد/ قصبة اربد



المصدر: هند أبو الشعر، إربد وجوارها (ناحية بني عبيد) ١٨٥٠-١٩٢٨م، منشورات جامعة آل البيت، عمّان، ١٩٩٥م.

الهوامش:

(١) انظر بهذا الخصوص: هند أبو الشعر، الجهود البحثية لكتابة تاريخ بلاد الشام في العهد العثماني (محمد عدنان البخيت نموذجاً)، مجلة الاجتهاد، عدد ٤٥.٤٦، سنة حادية عشرة، شتاء وربيع ١٤٢٠هـ/١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، دار الاجتهاد، بيروت، ص ص٢٩٥-٣٤١، وسنشير إليه لاحقاً هكذا: أبو الشعر، الجهود البحثية.

(٢) راجع : جورج فريد طريف، السلط وجوارها (١٨٦٤م-١٩٢١م) منشورات جامعة آل البيت، عمان، ١٩٩٤م، هند غسان أبو الشعر، إربد وجوارها (ناحية بني عبيد) ١٨٥٠م-١٩٢٨م، منشورات جامعة آل البيت، عمان ١٩٩٥م، نوفان رجا الحمود السوارية، عمان وجوارها (١٨٦٤م-١٩٢١م) منشورات جامعة آل البيت، عمان، ١٩٩٦م.

محمد سالم الطراونة، تاريخ منطقة البلقاء ومعان والكرك (١٨٦٤م-١٩١٨م) منشورات وزارة الثقافة، عمان، ١٩٩٢م.

عليان عبد الفتاح الجالودي، قضاء عجلون (١٨٦٤م-١٩١٨م) منشورات المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) عمان، ١٩٩٩م.

(٣) Burckhardt, J.L. Travels in Syria and the Holyland, London, 1822, pp. 288-289, pp. 299-300. وسنشير إليه لاحقاً هكذا : Burckhardt, Travels.

وابراهيم العورة، تاريخ ولاية سليمان باشا العادل، نشر وتعليق قسطنطين الباشا، المخلصي، صيدا، ١٩٣٦م، ص٥٧، وسنشير إليه لاحقاً هكذا : العورة، تاريخ ولاية سليمان باشا.

و : الشيخ أحمد البديري الحلاق، حوادث دمشق اليومية ١١٥٤-١١٧٥هـ/١٧٤١-١٧٦٢م، تحقيق أحمد عزت عبد الكريم، مطبوعات الجمعية العربية للدراسات التاريخية، مطبعة لجنة البيان العربي، ط. أولى ١٩٥٩م،، ص٣٢، وسنشير إليه لاحقاً هكذا، البديري، حوادث دمشق.

(٤) محمد كرد علي، خطط الشام (١-٦) طبعة ثالثة، مطبوعات مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٩٨٣م، م٣، ج٥، ص٨٠، وسنشير إليه لاحقاً هكذا : كردعلي، خطط الشام.

(٥) سورية الشام، عدد ١٠٩٣، ص١، لسنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م، نسخة مصورة بالميكروفيلم في مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية.

(٦) سورية الشام، عدد ١٠٩٤، ص١، لسنة ١٣٠٤هـ/١٨٨٦م.

(٧) سورية الشام، عدد ١٠٤٤، ص١، في ١٦ ربيع الثاني ١٣٠٣هـ/٢١ كانون الثاني ١٨٨٦م، وانظر أيضاً: المقتبس، عدد ٧١٠، ص١ في ٢٥ جمادى الآخرة ١٣٢٩هـ/٢٢ حزيران ١٩١١م.

(٨) المقتبس، عدد ٥٣٦، ص٣ في ١٥ ذو القعدة ١٣٢٨هـ/ ١٧ تشرين الثاني ١٩١٠م.

(٩) سورية الشام، عدد ٩٣٠، ص٤ في ٢٦ ذي القعدة ١٣٠٠هـ/٢٧ أيلول ١٨٨٣م.

(١٠) الاتحاد العثماني، عدد ١٤٨، ص ص ١-٢، في ٨ آذار ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م، وانظر مهام الملتزم حسبما حددها الدستور العثماني (١١ رجب ١٢٧٢هـ/ ٧ آذار ١٨٥٦م) الدستور، ج٢، ص

ص ٣٦-٤٠ (ترجمة نقولا نقاش).

(١١) Oliphant, The Land of Gilead, pp. 319-320

(١٢) Thomson, W.M Central Palestine and Phoenicia, New York, Harper and Brothers, 1882, pp. 320-334

وسنشير إليه لاحقاً هكذا: Thomson, Central Palestine

(١٣) الويركو كلمة تركية تعني الضريبة التي تدفع إلى خزينة الدولة. راجع: شمس الدين سامي، قاموس تركي، أقدام مطبعة سي «دار سعادت» ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، ص ١٥٠٠، وسنشير إليه لاحقاً هكذا: سامي، قاموس. مصدر الكلمة (ويرمك) وتعني العطاء أو المنح. عبد العزيز عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية، ١٨٦٤-١٩١٤م، القاهرة، دار المعارف، مصر١٩٦٩م، ص١٦٩، وسنشير إليه لاحقاً هكذا: عوض، الإدارة العثمانية، وانظر أيضاً: على الحسني، تاريخ سورية الاقتصادي، دمشق، ١٣٤٢هـ/١٩٢٣م، ص٢٣١، وسنشير إليه لاحقاً هكذا: الحسني، تاريخ سورية.

(١٤) الجنان، لسنة ١٢٩٠هـ/١٨٧٣م، ج٢، ص ص ٨٠-٨٢، بيروت.

(١٥) البشير، عدد ١٧٦٨، لسنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٦م، بيروت.

(١٦) راجع: العاصمة، عدد٥، ص٤، في ٤ أذار ١٣٣٧هـ/١٩١٩م، جمع وإعداد؛ هند أبو الشعر، محمد الأرناؤوط، سلطي الشخاترة، منشورات جامعة آل البيت، ١٩٩٨م.

(١٧) ألغاه مجلس شورى الحكومة العربية الفيصلية، في تشرين الأول ١٣٣٧هـ/١٩١٨م، راجع : العاصمة، عدد٥، ص٣، في ٤ أذار ١٣٣٧هـ/١٩١٩م.

(١٨) عودة القسوس، مذكرات (محفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات/ الجامعة الأردنية) ص٣، وسنشير إليه لاحقاً هكذا: القسوس، مذكرات.

(١٩) السجل محفوظ في دائرة مالية مدينة إربد، ضمن أرشيف الدائرة، ولدي نسخة مصورة عنه.

(٢٠) استعنا بالزميل الدكتور فاضل بيات من قسم التاريخ بكلية الآداب والعلوم في جامعة آل البيت، والأستاذ بمركز اللغات لضبط الترجمة.

(٢١) وتعني التغيرات التي تحدث على الأراضي والأملاك من فراغ وبيع وانتقال بسبب التوريث. راجع : الجنان، ج٧، ص ص ٨٧-٨٨ لسنة ١٢٨٩هـ/١٨٧٢م، بيروت.

(٢٢) انظر: هند غسان أبو الشعر، سجلات الطابو العثمانية، مصدر من مصادر التاريخ المحلي، بحث منشور في كتاب: دراسات في مصادر تاريخ العرب الحديث (محاضر الندوة التأسيسية لدراسة مصادر تاريخ العرب الحديث) إعداد وتحرير، هند غسان أبو الشعر، منشورات جامعة آل البيت، ١٨١٤هـ/١٩٩٨م، ص ص ٢٢٣-٢٤٦، وسنشير إليه لاحقاً هكذا: أبو الشعر، دراسات.

(٢٤) راجع دفتر أساسي يوقلمة ودائمي (مارت ١٣٠٨ شباط ١٣٠٩ رومي) ١٨٩٢م-١٨٩٤م، ص

ص ١١-١٦، ورمزه B-18.

* مساحات خالية داخل القصبات والقرى تخضع للملكية العامة وقد تكون ملحقة بالمساكن، راجع: الدستور قانون الأراضي، ترجمة نقولا نقاش، بيروت، ١٨٧٣م، مطبعة الآباء اليسوعيين، ص٨، ص٤١-٤٧.

(٢٥) دعيبس المر، أحكام الأراضي المتبعة في البلاد العربية المنفصلة عن السلطنة العثمانية، مطبعة بين المقدس، القدس، ١٩٢٣م، ص٨، وسنشير إليه لاحقاً هكذا: المرُ، أحكام الأراضي.

(٢٦) الدستور العثماني، ترجمة نوفل نعمة الله نوفل، مراجعة خليل أفندي الحوراني (ج١-ج٢) المطبعة الأدبية، بيروت، ١٣٠١هـ/١٨٨٣م، وانظر: قانون الأراضي، ترجمة نقولا نقاش، مادة ٩٦، ص٤٢، وسنشير إليه لاحقاً هكذا: الدستور.

(٢٧) البخيت، ناحية بني جهمة، ص ٥١٢.

(٢٨) هند أبو الشعر، اربد وجوارها (ناحية بني عبيد) ١٨٥٠-١٩٢٨م، منشورات جامعة آل البيت، عمان، ١٩٩٥م، ص ص ٣٨٨-٣٩١، وسنشير إله لاحقاً هكذا: أبو الشعر، إربد وجوارها.

(٢٩) قمت بإحصاء عدد الغرف وليس عدد الملكيات، فإذا كان السجل يذكر اسم المالك ويسجل غرفتين، كنت أثبت العدد، وهذا يعني بأن عدد المالكين أقل.

(٣٠) حارة الشرابجة كما نخمن تضم فقط دكاكين يعمل فيها الشرابجة أي صانعي أسرجة الخيل.

(٣١) أبو الشعر، اربد وجوارها، ص ص ٤٧٦-٤٧٧.

(٣٢) السجل، رقم ١.

(*) مصطلح تركي يشير إلى صنف من أصناف رجالات الأمن، ووظيفة هذه الفئة المحافظة على الأمن في حدود المدجن والقصبات، انظر: شمس الدين سامي، قاموس تركي، مطبعة أقدام، دار السعادة ١٣١٧هـ/١٨٩٩م، ص ٦٩٥.

(٣٣) السجل، رقم ٣.

(٣٤) السجل، رقم ٤٨٢.

(٣٥) أبو الشعر، اربد وجوارها، ص ص ١١٠-١١٤.

(٣٦) ابتداء بسنة ١٩٢٧م، استحدثت نظارة إمارة شرقي الأردن نظاماً إدارياً جديداً أعادت فيه تشكيل الإمارة إدارياً، وأصبح قضاء عجلون، جزءاً من أربعة ألوية نقسم إليها الإمارة، انظر: الشرق العربي، عدد ١٧٢، الخميس في ٦ جمادى الثانية ١٣٤٥هـ/١/١٢/١٩٢٧م.

(٣٧) السجل، رقم ٣١٥، رقم ١٤٩، رقم ٤٦٢.

(٣٨) السجل، رقم ١٥٤.

(٣٩) السجل، رقم ٤٤، رقم ١٥٤.

(٤٠) السجل، رقم ٣٩٠.

(٤١) راجع دراسة: هند أبو الشعر، سجلات تسوية الأراضي مصدراً تاريخياً ١٣٥٢هـ/١٩٣٤م-١٣٥٦هـ/١٩٣٨م، اربد وناحية بني عبيد من قضاء عجلون نموذجاً، مجلة المنارة، مجلد رابع، عدد أول، ذو القعدة ١٤١٩هـ/أذار ١٩٩٩م، ص ص ٢٢٩-٢٥٨، وسنشير إليها لاحقاً هكذا: أبو الشعر، سجلات تسوية الأراضي.

(٤٢) السجل، رقم ٤٦٢، ورقم ٣١٥.

(٤٣) السجل، رقم ٣١٥.

(٤٤) الشرق العربي، عدد ١٤٧، الخميس في ٢٧ جمادى الثانية ١٣٤٥هـ الموافق ١٩٢٧/١/١م.

(٤٥) السجل، رقم ٥.

(٤٦) السجل، ١٥٤.

(٤٧) السجل، رقم ٤٤.

(٤٨) السجل، رقم ٢٨٧.

(٤٩) السجل، رقم ١٤٩.

(٥٠) السجل، رقم ٢٨٤.

(٥١) السجل، رقم ١٨٨، رقم ٣٩٠، ورقم ٤٦٢.

(٥٢) السجل، رقم ٤٦٦.

(*) كان يتم حرق السجلات في الدوائر الرسمية في الأردن بعد مرور ربع قرن عليها.

(**) ظاهرة سادت البلاد عندما صدر قانون عثماني يسمح بوضع الأموال غير المنقولة في جميع أجزاء الدولة العثمانية تأميناً للدين، وعرف هذا القانون باسم (معاملات البيع بالوفاء)، انظر: الشرق العربي، عدد ١٥٧، ص٧-ص٨، الأربعاء في ٣٠ ذي القعدة ١٣٤٥هـ/ ١ حزيران ١٩٢٧م.

(٥٣) انظر: أبو الشعر، إربد وجوارها، ص ص ٣٩٨-٤٢٦ وراجع: العاصمة، عدد ٤٧، ص٤، في ١٤ تموز ١٣٣٨هـ/١٩١٩م، الشرق العربي، عدد ١٥٧، ص ص ٧-٨، الأربعاء في ٣٠ ذي القعدة ١٣٤٥هـ/١ حزيران ١٩٢٧م.

(٥٤) أبو الشعر، اربد وجوارها، ص ص ٤١٨-٤٢٢.

(٥٥) الشرق العربي، عدد ١٥٠، ص٨ في ١٣ شعبان ١٣٤٥هـ/١٥ شباط ١٩٢٧م.

(٥٦) الشرق العربي، عدد ١٤٧، ص٨ في ١٧ جمادى الثانية ١٣٤٥هـ/ كانون الثاني ١٩٢٧م، وعدد ١٥١، ص٦، في ٢٧ شعبان ١٣٤٥هـ/أذار ١٩٢٧م.

(٥٧) الشرق العربي، عدد ١٤٧، ص٨ في ١٧ جمادى الثانية ١٣٤٥هـ/كانون الثاني ١٩٢٧م.

(٥٨) السجل، رقم ٧٧.

(٥٩) السجل، رقم ٧٣.

(٦٠) العاصمة، عدد٥، سنة أولى، الثلاثاء في ٢ جمادى الثانية ١٣٣٧هـ/٤ آذار ١٩١٩م، ص ٤.

(٦١) ن.م، ص ٥.

(٦٢) العاصمة، عدد١٩، سنة أولى، الاثنين، في ٢١ رجب ١٣٣٧هـ/٢١ نيسان ١٩١٩م، ص٦-٧.

(٦٣) العاصمة، عدد ١٨، سنة أولى، الخميس في ١٧ رجب ١٣٣٧هـ/١٧ نيسان ١٩١٩م، ص ٣.

(٦٤) ن.م.، ص ٣.

(٦٥) السجل، رقم ١.

(٦٦) السجل، رقم ٢.

(٦٧) السجل، رقم ٣.

(٦٨) الغزي، كامل بن حسين بن مصطفى بالي الحلبي، نهر الذهب في تاريخ حلب (ج١-ج٣)، المطبعة المارونية، حلب١٣٤٢هـ-١٣٤٥هـ/١٩٢٣-١٩٢٦م، ج٣، ص ٥٦١-٥٦٣، وسنشير إليه لاحقاً هكذا: الغزي، نهر الذهب.

(*) اعتباراً من رقم ٢٠٧ وحتى آخر السجل لم يعد هناك تسجيل لضريبة ويركو الحرب.

(٦٩) العاصمة، عدد ٥، سنة أولى، الثلاثاء في ٢ جمادى الثانية ١٣٣٧هـ/١٩١٩م، ص ٤.

(٧٠) العاصمة، عدد ١٣، سنة أولى، الاثنين في ٢٩ جمادى الثانية ١٣٣٧هـ/٣١ آذار ١٩١٩م، ص ٧.

(٧١) العاصمة، عدد ١٨، سنة أولى، الاثنين، في ١٧ رجب ١٣٣٧هـ/١٧ نيسان ١٩١٩م، ص ٣.

(٧٢) العاصمة، عدد ١٣، سنة أولى، الاثنين، في ٢٩ جمادى الثانية ١٣٣٧هـ/١٣ آذار ١٩١٩م، ص ٦.

(٧٣) العاصمة، عدد ٣، سنة أولى، الثلاثاء في ٢٥ جمادى الأولى ١٣٣٧هـ/٢٥ شباط ١٩١٩م، ص ٧.

(٧٤) العاصمة، عدد ١٧، سنة أولى، الاثنين في ١٣ رجب ١٣٣٧هـ/١٣ نيسان ١٩١٩م، ص ٦.

(٧٥) الجريدة الرسمية، عدد ٧٥، ص١٨٤ لسنة ١٣٥١هـ/١٩٣٢م.

(٧٦) مجموعة الأنظمة والقوانين (١٩١٨م-١٩٣١م) مجموعة أولى، ص ٢٩٣.

(٧٧) راجع: الشرق العربي، عدد ٢٦، سنة أولى في ١٧ تشرين الثاني ١٣٤٢هـ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٣م، ص٢-ص٣، وعدد ٢٧، سنة أولى في ٣ كانون الأول ١٩٢٣م، وعدد ٢٨، سنة أولى في ٢ جمادى الأولى ١٣٤٢هـ/ كانون الأول ١٩٢٣م، ص٣، وعدد ٢٩، سنة أولى في ٩ جمادى الأولى ١٣٤٢هـ/ ١٧ كانون الأول ١٩٢٣م، ص٣، وعدد ٧٤، السنة الثانية في ١٥ ربيع الأول ١٣٤٣هـ/١٣ تشرين الأول ١٩٢٤م، ص٣، وعدد ٣٠، سنة أولى في ٢٤ كانون

الأول ١٩٢٣م، ص ٣.

(٧٨) الشرق العربي، عدد ١٧٤، سنة خامسة، في ٦ جمادى الثانية ١٣٨٥هـ/١ كانون الأول ١٩٢٧م، ص ٢.

(٧٩) الشرق العربي، عدد ١٧٤، سنة خامسة في ٦ جمادى الثاني ١٣٨٥هـ/١ كانون الأول ١٩٢٧م، ص ٣.

(٨٠) ملحق الجريدة الرسمية، عدد ١١٩، سنة رابعة، الثلاثاء في ٢ ذي الحجة ١٣٥١هـ/٢٨ آذار ١٩٣٣م، ص ١٧٧.

(٨١) الكرمل، عدد ١١٤٤، ص٣ في ٣٠ أيلول ١٣٤٤هـ/١٩٢٥م، حيفا.

(٨٢) الكرمل، عدد ١١٩٩، ص٢، في ٥ أيلول ١٣٤٥هـ/١٩٢٦م، حيفا.

(٨٣) الجريدة الرسمية، السنة العاشرة، عدد ٣٤٨ (نيسان ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م)، ص ٩٤.

(٨٤) ملحق، الجريدة الرسمية لإمارة شرقي الأردن، السنة الثانية، ص ٧٧.

(٨٥) الجريدة الرسمية، عدد ٣٩٩، السنة الحادية عشرة، ص٣٢٦ في أيلول ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م.

(٨٦) الجريدة الرسمية، عدد ٤١٢، السنة الحادية عشرة، ص٤٤٥ في ٢ كانون الأول ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م.

(٨٧) الجريدة الرسمية، عدد ٤١٤، السنة الحادية عشرة، ص٤٦٩، في كانون الأول ١٣٥٢هـ/١٩٣٣م.

(٨٨) الجريدة الرسمية، عدد ٤٣٢، السنة الحادية عشرة، ص١٧٦ في الأول من أيار ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م.

(٨٩) الجريدة الرسمية، عدد ٤٥٠، السنة الحادية عشرة، ص٤١٥، في ١٦ أيلول ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م.

(٩٠) الجريدة الرسمية، عدد ٤٦٢، السنة الثانية عشرة، ص١٢١، في ٥ شباط ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م.

(٩١) السجل، رقم ٣٩٠.

(٩٢) السجل، رقم ٣٢٨ ورقم ٣٧٠.